

قسم اللغة العربية و آدابها

كلية الآداب و اللغات

النحو القرآني (خروج بعض النصوص القرآنية عن القواعد النحوية)
-دراسة تحليلية لنصوص مختارة من القرآن الكريم-

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في اللغة العربية تخصص علوم اللسان

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبين:

عمار زربيط

- رقيق إبراهيم

- صحراوي إبراهيم

الصفة	الجامعة	الأستاذ
رئيسا	الشهيد حمه لخضر-الوادي	د.علي حلواجي
مشرفا و مقررا	الشهيد حمه لخضر-الوادي	د. عمار زربيط
مناقشا	الشهيد حمه لخضر-الوادي	د.عباسي عبد الرؤوف

الموسم الجامعي: 1442-1443هـ / 2021-2022م

قال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ

وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) ﴾ .

.

الإهداء

الحمد لله كما يحب ربنا و يرضى و كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ونشكره
شكرا وفيرا، فبفضله استطعنا إنهاء هذا العمل .

نهدي هذا الجهد المتواضع إلى منبع الحنان وسر وجودنا في هذا العالم إلى الصدر
الحنون و القلب العطوف إلى زهرات حياتنا وأنوار دروبنا إلى أمهاتنا الغوالي.

إلى من علمنا العطاء دون الانتظار إلى من نحمل اسمه بكل افتخار إلى الأب العزيز .

إلى السند والقوة و الملاذ في الحياة، إلى من علمونا معنى الحياة إلى كل أخ وأخت، إلى
من جمعنا بهم قدرنا السعيد رفقة أجمل سنين عمرنا، إلى الأصدقاء المقربين إلى كل من
ذكرهم القلب ولم يذكرهم اللسان، إليكم نهدي ثمرة جهدنا .

الإبراهيمان

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين الرحمان الرحيم، الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً أنزله قرآناً عربياً غير ذي عوج، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، فقد جعل الله سبحانه وتعالى اللغة العربية لغة القرآن الكريم، فصار هذا الكتاب المقدس معجزة الرسول الأعظم والنبي الأكرم، المتعبد بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر المحفوظ من التغيير والتزوير، دستور هذه الأمة الذي نستمد منه الإيمان والتشريع.

ولما كانت العربية هي لغة القرآن فقد لبست بذلك ثوب الخلود ولا فخر ونالت قدسيتها من الهبة الربانية والمنحة الإلهية، ولما توسعت رقعة الخلافة الإسلامية ودخل الناس في دين الله أفواجا من عرب وعجم دخل اللحن إلى العربية، فخاف العلماء على آيات القرآن، فانبأ طائفة منهم ووضعوا علم النحو لصون لغة الضاد عن الوقوع في الخطأ، ومن ثم وضعوا لها قوانين تقيدها وضوابط تحكمها، فظهرت المدارس النحوية المختلفة، ورصد أصحاب هذه المدارس خروج بعض النصوص القرآنية عن القواعد التي قرروها، فاختلقت طريقتهم في التعامل مع هذا الخروج، ومن هنا تولدت لدينا الرغبة في دراسة هذا الموضوع، ومعالجة هذه الظاهرة .

ويعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب، منها ما هو شخصي، ومنها ما هو موضوعي.

- فمن الأسباب الشخصية:

• حبنا للقرآن الكريم ورغبتنا في خدمة علومه.

• قرب هذا الموضوع من قلوبنا ونفوسنا.

• علاقة هذا البحث بالدين الإسلامي.

- ومن الأسباب الموضوعية:

- رغبتنا في المساهمة ببعض الجهود العلمية لإثراء المكتبة الجامعية .
- معرفة السر الكامن وراء مخالفة بعض نصوص القرآن للقواعد النحوية، وآراء العلماء في ذلك، وأثرها في الدراسات النحوية.

- وقد صنف العلماء في هذا الموضوع الكثير من المؤلفات قديما وحديثا، ورغم ذلك لا يزال هذا الموضوع - في نظرنا - في حاجة لمزيد من البحث.

و تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن حقيقة بعض التراكيب اللغوية في القرآن الكريم التي تبدو في ظاهرها أنها خالفت المقيس من كلام العرب، ولكن بالنظر المتفحص يتبين أن تلك النصوص لم تخرج عن اللغة العربية بوجه علم، وإنما خرجت عن القواعد النحوية التي قررها النحاة.

و لما كانت مظاهر خروج النصوص القرآنية عن القواعد النحوية كثيرة بحيث لا يمكن أن يغطيها بحث كهذا، فقد اخترنا نماذج من هذه النصوص لنجري عليها هذه الدراسة ومن ثم جاء هذا البحث موسوما بـ:

النحو القرآني (خروج بعض النصوص القرآنية عن القواعد النحوية)

- دراسة تحليلية لنصوص مختارة من القرآن الكريم -

و لمعالجة هذا الموضوع طرحنا الإشكالية الآتية:

- ما معنى خروج النصوص القرآنية عن القواعد النحوية

وقد تفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة إشكاليات فرعية هي:

- ما مفهوم النص القرآني، وما مفهوم النحو، ؟ وما مفهوم القاعدة النحوية ؟ وما معنى

خروج النص القرآني عن القاعدة النحوية، وكيف تعامل النحاة مع هذا الخروج؟

- وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا البحث الى مقدمة، وفصلين، وخاتمة.

- فأما المقدمة فقد ذكرنا فيها إشكالية البحث، وأسباب اختياره، وخطته، ومنهجه،

ومراجعته، والصعوبات التي واجهتنا في إنجازه.

- وأما الفصل الأول فهو بعنوان: "مفاهيم أولية"، وقد تناولنا فيه التعريف بالنص القرآني، وتعريف النحو، وتعريف القاعدة النحوية، ومصادر التقعيد النحوي .
- وأما الفصل الثاني فهو بعنوان "دراسة تحليلية لنماذج مختارة من القرآن الكريم"، وقد تناولنا فيه بعض المسائل التركيبية التي خرج فيها القرآن الكريم عن قواعد النحاة، وكيفية تعامل النحاة معها.
- وأما الخاتمة فقد ذكرنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها بعد الفراغ من هذا البحث.
- والمنهج الذي اعتمدناه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي لأنه هو الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع.
- وقد اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من المراجع، من أهمها :
 - 1-معاني القرآن الكريم و إعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم السري.
 - 2- مشكل إعراب القرآن الكريم لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي.
 - 3- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفرج شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي.
 - 4- الكشف لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري
 - 5- الحجة في القراءات السبع لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه
 - 6- معاني النحو لفاضل صالح السامرائي.
 - 7- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي
 - 8- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري
- أما عن المشاكل والصعوبات فإن هذا البحث لم ينجز في ظروف كلها يسر ورخاء، مع العلم بأننا قد عانينا في جمع المادة العلمية والبحث عنها في مظانها، فلا يخفى ما يواجهه كل باحث في سبيل إنجاز بحثه من صعوبات لم نسلم من بعضها، ومن أهمها : كثرة

المصنفات في النحو العربي قديما وحديثا، وقد نَهَجَت هذه المصنفات مناهج متعددة، ومذاهب شتى تحتاج إلى الكثير من الجهد والوقت .

وأخيرا يدعوننا واجب الوفاء إلى أن نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذنا المشرف عمار زربيط الذي كان وراء هذا البحث اقتراحا وتوجيها، ومن يطالع هذه الرسالة فسوف يلمس بصماته

وتوجيهاته، وقد تعلمنا منه الصرامة والحزم في البحث العلمي، وإقامة الحجة والبرهان في ترجيح رأي على آخر، كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذة قسم اللغة والأدب العربي الذين كان لنا شرف التتلمذ على أيديهم، وما بحثنا هذا إلا ثمرة لعظيم ما بذلوه من جهد في سبيل تعليمنا وإرشادنا ونصحنا.

وفي الأخير نقول بأن عملنا هذا ما هو إلا محاولة متواضعة للمشاركة في معالجة هذه الظاهرة القرآنية، ولا نزعم أننا أحطنا بالموضوع من كل جوانبه، فالبحث حلقات و جهود متواصلة يكمل بعضها بعضا، و ما أنجزناه لا يعدو أن يكون فاتحة كتاب، و الله من وراء القصد، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم.

الفصل الأول

مفاهيم أولية

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل دراسة مجموعة من المفاهيم والمصطلحات لها علاقة وطيدة بموضوع هذه المذكرة، ويتوقف إدراك الموضوع والإحاطة به على معرفتها، وذلك كمفهوم النص القرآني، والمراحل التي مر بها، ومفهوم علم النحو، وأسباب نشأته، ومفهوم القاعدة النحوية، ومصادر تعييدها، وموقف النحاة من الخروج عنها، وتفصيل ذلك في المباحث التالية.

المبحث الأول : مفهوم النص القرآني، والمراحل التي مرّ بها

المطلب الأول: مفهوم النصّ القرآني:

يتكوّن هذا اللفظ من كلمتين: نص وقرآن، فلا بدّ من تعريف كلّ منهما لغة واصطلاحاً .

1-أ/ تعريف النصّ لغة:

ورد في لسان العرب لابن منظور في مادة "نصص" ما يلي: " نصّ الحديث ينصّه نصّاً: رفعه وكل نصّ أظهر فقد نصّ، وقال :عمرو بن دينار: ما رأيت رجلاً أنصّ للحديث من الزهري، أي أرفع له وأسند¹، ثمّ تعمّق في الحديث عن الشرح اللغوي لمادة نصص،

ويفهم من النصّ الذي ساقه ابن منظور أنّ مادة "نصص" في اللغة تعني ما يلي:

- الرفع و الظهور والإسناد
- المنصة التي تظهر عليها العروس لترى
- جعل المتاع بعضه على بعض
- التحريك
- أقصى ما تسير عليه الدابة

وذهب الزمخشري إلى أنّ المعنى الخاص للنصّ هو الرفع والانتصاب، وما سوى هذا المعنى فهو من المجاز.²

وأما في المعاجم الحديثة فإنّ معنى النصّ يدل على الرفع والإسناد والتحديد والتعيين، وهذا التعريف يتقاطع والتعريفات السابقة.

1-ب/ تعريف النصّ اصطلاحاً:

¹ ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الافريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة 1968م.
² ينظر جار الله أبو القاسم بن عمير الزمخشري (538هـ) أساس البلاغة دار الكتب العلمية، بيروت، تح محمد عيون السود، ط1998م ص 635-636

إنّ أقرب مفهوم للنّص عند القدماء هو مصطلح (المتن) والمقابل للإسناد عند علماء مصطلح الحديث، إنّ علماء اللغة لم يولوا كبير اهتمام لمفهوم النّص في الاصطلاح على عكس علماء أصول الفقه، ولعلّ الشافعي أوّل من عرّف مفهوم النّص اصطلاحاً في نظريته عن البيان، حيث ذكر عن النّص أنّه (ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه فلم يحتج مع التنزيل فيه إلى غيره)¹. لذلك فالنّص كما قال الوليد الباجي: (لا يحتمل إلاّ معنى واحداً)²،

كما استعمل علماء أصول الفقه النّص في أبحاثهم عن الدلالة مثل: عبارة النّص، إشارة النّص، دلالة النّص، اقتضاء النّص.

كذلك تطرّق الدارسون العرب المحدثون لمفهوم النّص، فالباحثة نهيلة فيصل الأحمد ترى بأنّ كلمة (نصّ) غريبة مترجمة من كلمة (texte). أمّا عند المسلمين فالنّص هو القرآن والسنة، والنّص بالمفهوم الغربي هو (النسيج)، وهو ما فهمه الناس اليوم ويحيلون عليه، إذ لا وجود لـ(نصّ) في الثقافة العربية.

ويعرّفه جمعان بن عبد الكريم بأنّه: (الكلام الحرفي المنسوب إلى منشئه بغضّ النظر عن معناه)³، قال طرفة بن العبد البكري: ونصّ الحديث إلى أهله .

ويعرفه طه عبد الرحمان بأنّه: (كل بناء يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات)⁴.

أمّا عند الباحثين الغرب فنجد جوليا كريستيفا قد عرّفت النّص بأنّه: (جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان بواسطة الربط بين كلام تواصل يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه والمتزامنة معه)⁵.

¹ - محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق د. عبد اللطيف الهميم وآخر.

² - ينظر: الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الأندلسي (ت 474)، الإشارة في أصول الفقه، تحقيق: عادل أحمد

عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط، مكتبة فرازمصطفى، مكة المكرمة، 1997 م: 139.

³ - عبد الكريم بن جمعان، إشكالات النص دراسة لسانية نصية، النادي الأدبي بالرياض، والمركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2009 م.

⁴ - طه عبد الرحمان، في أصول الحوار و تجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء

بيروت، 2000، ص35.

⁵ - جوليا كريستيفا، علم النص، تر: فريد الزاهي، ط2، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، 1997 ص21.

2-تعريف القرآن لغة واصطلاحاً:

2-أ/ تعريف القرآن لغة:

لفظة (القرآن) مشتقة من مادة الفعل قرأ، قرأ يقرأ قراءة قرآناً، وأصله من القراء أي الضم والجمع، قرأت الشيء فهو قرآن أي ألقت بينه وجمعت بعضه إلى بعض، ويقال قرأت الماء في الحوض بمعنى جمعته فيه، وقيل ما قرأت الناقة جنينا بمعنى لم يضطم رحمها على ولد، وسمي القرآن قرآناً لأنه يجمع والسور فيضمها.¹ قال تعالى: (إن علينا جمعه و قرآنه)²، وقوله تعالى: (فإذا قرأت القرآن)³ أي إذا رتلت بعض آياته في إثر بعض حتى تأتلف وتجتمع آياته بعضها إلى بعض و هو بذلك مماثل لمعاني الضم والتأليف.

2-ب/ تعريف القرآن اصطلاحاً:

(القرآن الكريم هو كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، المعجز بلفظه المتعبد بتلاوته، المفتوح بسورة الفاتحة، المنتهي بسورة الناس، المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا بالتواتر)⁴، ومعنى القول بأنه كلام الله تعالى:تمييزاً له عن سائر كلام المخلوقين من الإنس والجن والملائكة⁵.

والقول بأنه المنزل يخرج به الكلام الذي اختص الله بعلمه وأوحاه إلى ملائكته الكرام ليعملوا به و ليس لينقلوه إلى أحد من الخلق.
والقول بأنه منزل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خرجت به الكتب السماوية التي نزلت على غيره من الأنبياء كالطوراة والإنجيل.

¹ - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف القاهرة، ص3563،

² - سورة القامة، الآية 17

³ - سورة النحل، الآية 98

⁴ - أكرم الدليمي، جمع القرآن دراسة تحليلية لمروياته، ط1 بيروت، دار الكتب العلمية، 2006 م، ص19، بتصرف.

⁵ - فهد الروميد، راسات في علوم القرآن ط12، 2003م، ص22/21 بتصرف.

ومعنى قوله بأنه المعجز فلأنه المعجزة الخالدة التي نصر الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم.

والمنقول إلينا بالتواتر أي عن طريق جبريل عليه السلام، ثم النبي صلى الله عليه وسلم ثم الصحابة، ثم التابعين وهكذا.

والمقصود بالتواتر كذلك نقله من قبل جمع كثير عن مثلهم واستحال عقلا تواطؤهم واجتماعهم على الكذب بصورة مستمرة إلى يوم القيامة، مما يدل على اليقين الصادق والعلم الجازم.

وقد بين الشافعي بأن القرآن لفظ غير مشتق أي انه اسم جامد وإنما هو اسم علم غير مهموز أطلق على كتاب الله تعالى كالتوراة والإنجيل ولم يؤخذ من الفعل المهموز قرأت.¹ وخلاصة القول: إن النص القرآني نص إلهي نزل به الروح الأمين على قلب النبي صلى الله عليه وسلم. وتلقاه المسلمون عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتواتر.

المطلب الثاني: المراحل التي مرّ بها النص القرآني.

نزل القرآن الكريم مفرّقا بواسطة جبريل عليه السلام على قلب النبي خلال ثلاث وعشرين سنة، وكان لا بد من جمع القرآن وحفظه مجموعا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الصحابة .

وقد مرّ جمع القرآن وتدوينه بمراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: جمع القرآن الكريم كتابة من فم الرسول صلى الله عليه وسلم:

لم تكن أدوات الكتابة متيسرة في عهد الصحابة رضي الله عنهم، وقد نهاهم النبي (صلى الله عليه وسلم)، عن أن يكتبوا عنه شيئا غير القرآن حتى لا يلتبس القرآن بغيره، فقال: **(لا تكتبوا عني شيئا الا القرآن)**²، ولم يتم جمع القرآن في عهده (صلى الله عليه وسلم) بسبب ترقبه لتتابع نزول الوحي، لأنه كان يتنزل عليه في فترات متقطعة، وما فعله

¹ ينظر: فهد بن عبد الرحمن الرومي، ط1، ج1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض السعودية، 2005، ص 19

² صحيح الجامع، للألباني، 7434، حديث صحيح.

الصحابة رضي الله عنهم هو كتابة الآيات التي تنزل على قلب النبي (صلى الله عليه وسلم) بواسطة كتبة الوحي مثل عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل (رضي الله عنهم) حيث كانوا يكتبون على اللخاف والرقاع وجريد النخل والعظام ثم يقرؤونه عليه (صلى الله عليه وسلم) والوحي حاضر، ليتحقق مما كتبوا، ثم بلغه الصحابة إلى من بعدهم.¹

وقد بلغه الصحابة إلى من بعدهم بطريقتين.

إحداهما : الكتابة التي كانت تتم للقرآن الكريم بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم لأشخاص بأعيانهم وكل إليهم هذا الأمر، ولم ينتقل إلى جوار ربّه إلا القرآن مكتوب كلّ في بيته. وثانيتهما: حفظه في الصدور عن طريق التلقي الشفهي من كبار قراء الصحابة وحفاظهم الذين تلقّوه بدورهم عن الرسول الله (صلى الله عليه وسلم) الذي أقرهم على كيفية النطق والأداء.²

المرحلة الثانية: جمع القرآن في مصحف واحد في عهد أبي بكر:

لما وقعت حروب الردّة سقط الكثير من حفظة القرآن الكريم شهداء، فخاف الصحابة من ضياع القرآن بموت حفاظه، فاستشار سيدنا أبو بكر الصديق عمر بن الخطاب في جمع القرآن، فجُمع من الرقاع والعظام والسعف ومن صدور الرجال، وأسند العمل إلى زيد بن ثابت، وعند موت الصديق بقيت الصحف عند عمر ثم عند ابنته حفصة.³

المرحلة الثالثة: جمع القرآن في عدد من المصاحف في عهد عثمان:

وذلك أنه لما قدم حذيفة بن اليمان على عثمان رضي الله عنه، فأفزعته بقوله: (يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى)، فأخذ عثمان الصحف من حفصة بنت عمر وأمر بنسخها فنسخوها، وقال عثمان للقرشيين

¹ ينظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج2، تح: أبو قتيبة محمد الفارياي، دار طيبة، الرياض السعودية، 2006، ط8، ص 24.

² - ينظر: علي محمد الصلابي، الإيمان بالقرآن الكريم و الكتب السماوية، المكتبة العصرية، بيروت ط1، ج1، 2010، ص(86/78)

³ - ينظر: علي محمد الصلابي، (أبوبكر الصديق)، دار بن كثير، ط1، 2003، ص264.

الثلاثة: (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلغتهم).¹

ولما فرغ سيدنا عثمان رضي الله عنه من جمع المصاحف أرسل إلى كل أفق بمصحف وأمرهم بحرق كل مصحف يخالف مصحفه¹

¹ - ينظر البخاري، التاريخ الصغير، دار الوعي، حلب، مكتبة التراث، القاهرة، ط1، 1، 94/1977.

المبحث الثاني: مفهوم علم النحو وأسباب نشأته.

المطلب الأول: مفهوم علم النحو.

1- تعريف النحو

- لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور قوله : «النحو من نحا ينحو نقول نحا نحوه إذا قصده»⁽¹⁾

وورد في المعجم الوسيط قوله: "النحو، القصد، الطريق والجهة و المثل والمقدار والنوع"⁽²⁾

وبتتبع لفظة (نحو) في معاجم اللغة نجد أنها تدل على عدة معاني منها:

أ/ القصد: نحا، ينحو، ينحاه، قصده .

ب/ التحريف: نحا الشيء إذا حرّقه.

ج/ الصرف: نحوت بصري إليه أي صرفته.

د/ النوع أو الضرب: أنحاء من الملائكة أي ضرب منهم واحد هم نحو.

ه/ الجهة: نحوت نحو البيت.

و/ المثل: زيد نحو عمرو أي مثله.

ز/ المقدار: عندي نحو ألف دينار.

ح/ البعض: أكلت نحو السمكة أي بعضها.³

1- ينظر: ابن منظور، (لسان العرب) جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر- بيروت - لبنان، د.ط، دت، ج 15، ص 309-310.

2- شوقي ضيف و آخرون، المعجم الوسيط -، مكتبة الشروق الدولية، - مصر- ط 4، 2004، ص 908.

³ - ينظر شرح الاجرومية، محمد الصالح بن عثيمين، تح: أشرف علي خلف، دار الرشيد، ط1، الرياض السعودية، 2005، ص23.

- اصطلاحاً:

مر تعريف النحو في اصطلاح النحاة بمراحل عدة منذ نشأته، فقد كان في بداية ظهوره مجرد أفكار، إذ لم يكن علماً ناضجاً وقائماً بذاته، إلا أن النحو لم يستمر كذلك طويلاً، حيث استقل كعلم منفصل وحظي بتعريف خاص به، وكان أقدم هذه التعريفات ما قدمه ابن السراج في كتابه (الأصول) حين عرفه بأنه العلم الذي يبحث في كلام العرب واستقرائه على نحو يجعل المتكلم يتعلم كلامهم و يحذو حذوهم⁽¹⁾.

وبهذا يكون ابن السراج أول من خصص علم النحو بتعريف واضح، ثم تبعه من جاء بعده

وأما ابن جني فقد عرفه بقوله: "النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب

وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب " (2) .

والظاهر من هذا التعريف أن علم النحو يُعنى بدراسة الكلمة وآخرها، تبعاً لارتباطها بغيرها من كلمات داخل الجملة وهو ما يعرف بالإعراب، و هذا يختلف عن دراسة بنية الكلمة الذي يعد علماً منفصلاً آخر يسمى بعلم الصرف (3) .

أما أبو علي الفارسي فقد عرف النحو بأنه العلم الذي تم قياسه واستنباطه من خلال استقراء الكلام العربي، كما أشار إلى أنه ينقسم إلى قسمين: الأول : يعنى بالتغيرات اللاحقة بأواخر الكلام، والثاني : يرتبط بالتغيرات الواقعة في ذوات الكلام نفسه.

أما علي الجرجاني (ت 816 هـ) فقد عرف النحو في كتابه (التعريفات) بأنه علم بالقواعد والقوانين التي تعرف من خلالها الأحوال الخاصة بالتركيب العربية سواء من

¹ - محمد بن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996، ص31.

² - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، دبت، ج 1، ص 34.

³ - وحيدة محمل، (النحو العربي بين الإبداع والاتباع)، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، ص 05، بتصرف.

الإعراب أو البناء وغيرهما، كما أشار إلى أن هذا العلم يبحث في أحوال الكلام من حيث الإعلال والصحة، فيمكن من خلال ذلك معرفة أصول صحة الكلام وفساده⁽¹⁾، وأما بن عصفور (ت 699 هـ) فقد عرفه بأنه العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقرار كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها⁽²⁾. ومن هذه التعريفات يظهر لنا جلياً بأن النحو هو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب.

المطلب الثاني: بواعث نشأة النحو

أ- الباعث الديني:

و يتمثل هذا الباعث في إحساس العرب بأن اللحن قد طال القرآن الكريم، فدعاهم ذلك إلى التفكير في وسيلة تضبط اللسان من الزيغ والانحراف⁽³⁾. والحقيقة أن اللحن قد ظهر في العصر الجاهلي في كلام الموالي والمتعربين من أيام الرسول (ص) فقد لحن رجل في حضرته (ص) فقال لهم الرسول (ص): "أرشدوا أخاكم فقد ضل"⁽⁴⁾، و قد كان أبو بكر الصديق (ص) يقول: "لأن أقرأ فأسقط أحب إلى من أن أقرأ فألحن"⁽⁵⁾، وفي عهد عمر بن الخطاب (ص) قرأ رجل في سورة براءة قوله تعالى: "الله بريء من المشركين ورسوله" بكسر اللام في لفظة (رسوله) فصححها له عمر بن الخطاب بأنها بضم اللام في كلمة (رسوله)، و عند ذلك أمر عمر بن الخطاب بألا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة⁽⁶⁾.

- 1- الجرجاني، التعريفات، مكتبة، بيروت، لبنان، د.ط، 1985م، ص 259-260.
- 2- علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2006، ص 23.
- 3- التواتي بن التواتي، ينظر المدارس النحوية، دار الوعي، الرويبة، الجزائر، ط2، 2008م، ص 06.
- 4- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 2، ص 08.
- 5- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، دار ط، دبت، ص 09.
- 6- ينظر: ابن الأنباري، نزهة الأبناء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط 3، 1985، ص 19.

ب-الباعث القومي:

حيث وجد العرب أنفسهم بعد موت النبي (صلى الله عليه وسلم) في مواجهة الحضارات المجاورة كالفارسية واليونانية والرومانية والهندية والقبطية، هذا بالإضافة إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازا شديدا جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم⁽¹⁾

ج-الباعث السياسي:

حيث أقام الأمويون حاجزا قويا فانقسم المسلمون إلى عرب ومَوَالٍ، ولعل اللغة الراقية التي كان يتميز بها أصحاب النفوذ والسلطة كانت الحاجز الأول الذي يحول بين معظم الموالى وبين الوصول إلى هذه المناصب الرفيعة⁽²⁾.

د-الباعث الاجتماعي:

ويرجع هذا الباعث إلى أن الشعوب المستعربة أحست بالحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تمتثلها تمثلا مستقيما وتتقن النطق بأساليبها نطقا سليما⁽³⁾.

1- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار الأمل، أريد، الأردن، ط 3، 2001 م، ص 12.
2- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 27.
3- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 12.

المبحث الثالث: مفهوم القاعدة النحوية، ومصادر تقعيدها، وموقف النحاة من

الخروج عنها

المطلب الأول: مفهوم القاعدة النحوية.

1-أ/ مفهوم القاعدة لغة:

القاعدة في اللغة هي الأساس، وجمعها قواعد، فقاعدة كل شيء هي أساسه ومن ذلك قواعد البيت أي أسسه، وهي في الأمور الحسية إلا أنها استعملت في الأمور المعنوية، ومن ذلك قواعد العلوم، والقاعدة ما يقعد عليه الشيء، أي يستقرّ ويثبت.¹

1-ب/ مفهوم القاعدة اصطلاحاً:

القاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط، وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته، والقاعدة النحوية قاعدة كلية وشاملة، كالفاعل مرفوع والمفعول منصوب.. إلخ، يكون معناها حكماً كلياً ينطبق على جزئيات كثيرة²، فالقاعدة إذا هي: "قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"³.

وقواعد النحو العربي قانون لغوي ودستور عربي عام، وهو نتاج جماعي مشترك بين القادرين على الاستقرار والاستنتاج ثم التقنين والتقييد، فالأصل في كل علم أن يكون جمعا لجهود متقاربة مجتمعة على أصل واحد وهدف واحد، وقد كانت البصرة السبّاقة إلى تقنين العربية وكان للكوفة فضل الإكمال والإتمام في كثير من أحكامها⁴.

وقد بدأت أولى خطوات وضع القواعد النحوية بمرحلة جمع اللغة حيث اعتمد فيها العلماء على السماع مشافهة من أفواه العرب، وقد حدّد اللغويون العرب إطاراً مكانياً يقبلون منه اللغة، فخصّوا أماكن وقبائل بعينها لتوغلّها في العروبة والفصاحة وتمكنها،

¹ - الجوهري، الصحاح، تج: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990، 525/2، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تج: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979، ج5، ص108، مادة (قعد).

² - الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م، ص263.

³ - الجرجاني، التعريفات، تج: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405، ص219.

⁴ - ينظر: سيبويه جامع النحو، فوزي مسعود، ص25.

كقبائل وسط الجزيرة العربية، وابتعدوا عما جاء على لسان القبائل الواقعة على أطراف الجزيرة والمتاخمة للفرس أو الروم، أو غيرهم من الأعاجم، وحددوا إطاراً زمانياً ينتهي بنهاية القرن الثاني الهجري للقبائل التي في أطراف الجزيرة العربية، وحتى نهاية القرن الرابع بالنسبة للقبائل الواقعة وسط الجزيرة العربية¹، ثم جاءت مرحلة فحص وتمحيص المدونة اللغوية، وبدأت خطوات مرحلة وضع القواعد النحوية، فمن المؤكد أن وضعها قد بدأ متأخراً عن جمع اللغة، لأنّ تقعيد القواعد ما هو إلاّ فحص للمادة اللغوية ثمّ جمعها ومحاولة تصنيفها واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها²، وبعد أن استقرأ النحاة العرب ما ورد لهم من نصوص اللغة اتخذوا ممّا كثر شيوعه وزادت نسبة وروده مقياساً يؤسسون عليه القاعدة ويستنبطون منه الصحيح المقبول³

المطلب الثاني: مصادر تقعيد القاعدة النحوية:

المدونة اللغوية التي استنبط منها النحاة القواعد النحوية محصورة في ثلاثة أشياء وهي: القرآن الكريم، وكلام العرب، والحديث النبوي الشريف، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أ- الاحتجاج بالقرآن الكريم:

لا خلاف بين العلماء في حجية نص القرآن الكريم لأنه أفصح ما نطقت به العرب، وذلك لأن القرآن الكريم قد تحدّى أساطين العرب في عدة مناسبات وفي مواقف مختلفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽⁴⁾، و شهداءكم يعني: الحكام الفصحاء.

¹ - ينظر السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، دار المعارف النظامية، حيدر أباد، ط1، ص27-28

² - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص79.

³ - ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1958م، ص35.

⁴ - سورة البقرة - الآية 23.

فالقراءات السبع المتواترة لها الصدارة والأولية في الأخذ بالأصل النحوي، ثم تأتي بعد ذلك القراءات الشاذة، قال السيوطي رحمه الله: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أو أحاداً أم شاذاً"⁽¹⁾.

وقد وقع الخلاف حول الاحتجاج بالقراءات الشاذة، إلا أن أغلب العلماء يرون الاحتجاج بها في اللغة دون التشريع، وهذا ما نبه إليه السيوطي بقوله: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"⁽²⁾، فإذا كانت القراءة موافقة للفصح من كلام العرب كان لها الأفضلية في الاحتجاج على القاعدة النحوية.

ب- الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

اتفق العلماء الأصوليون واللغويون على أن الحديث النبوي الصحيح أفصح كلام عربي بعد القرآن الكريم، لكنهم اختلفوا في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في مجال النحو، وأكثرهم يمنع الاحتجاج به، فالمانعون لحجته يرون بأن هناك علتين تمنعان الاحتجاج بالحديث النبوي:

فأما العلة الأولى فهي: أن أهل الحديث أجازوا رواية الحديث بالمعنى مثل قصة المرأة التي قال عنها النبي (صلى الله عليه وسلم) لصاحبه "ملكته بما معك من القرآن" وفي رواية: "زوجتكها" وفي رواية: "خذها بما معك من القرآن". فالنحويون يقولون هذه قصة واحدة والنبي (صلى الله عليه وسلم) لا يمكن أن يكون قد تكلم بهذه الثلاثة ألفاظ، وإذا كان الحديث قد روي بالمعنى فلا نستطيع أن نقطع أن ذلك اللفظ هو اللفظ النبوي، فلو جزمنا بذلك من أن ذلك هو اللفظ النبوي للزمنا الاحتجاج به لأنه (صلى الله عليه وسلم) أفصح العرب،

1- السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، دار المعارف النظامية، 1892 م ط1، ص 68 .
2- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

وأما العلة الثانية فهي: أغلب رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع، وهم لا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك لأنهم أعاجم (حسب زعمهم) وبالتالي ليس لهم دراية كاملة بعلوم اللغة ففرضية اللحن فيه قائمة كما قال السيوطي رحمه الله " فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليهم عبارتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ " ⁽¹⁾ ومع ذلك فإن السيوطي يقرّ بجواز الاستدلال بالحديث النبوي الشريف إذا روعي فيه فصاحته وبقاؤه على لفظه وهذا يكون في جوامع الكلم.

وأما القائلون بحجيته فقد أجازوا الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في مجال النحو في حال غلب على الظن أن هذا اللفظ أو هذا الحديث قد قاله النبي عليه الصلاة والسلام بهذا الشكل، ولو فرضنا جدلاً بأن الرواة قد تطرق إليهم الخطأ واللحن فإن الكثير من الأحاديث قد دوت في الصدر الأول من الإسلام قبل أن يتطرق الخلل إلى اللسان عندما كانت العربية مازالت على هيئتها السليمة، يعني أن هؤلاء الرواة وإن رووا الحديث بالمعنى فإنه يُحتج بلغتهم لأنهم عرب خلّص، وهذا الذي طعنتم به في الاستدلال بالحديث موجود مثله في الشعر الذي أجمعتم على الاستدلال به لأن هناك أيضاً من يلحن في الشعر ويخطئ به وأبسط مثال على ذلك حماد الراوية وقد لقب بالراوية لكثرة روايته للشعر، فقد احتج كثيراً بما روى وكان يلحن ويكسر الشعر.

والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في الأصل النحوي يتم بشروط منها:

- أن يكون الحديث النبوي صحيحاً ومروياً بلفظه ومعناه.

- ألا يكون فيه زيادة من طرف الرواة.

- أن يبلغ درجة الفصاحة التي لا مأخذ عليها.²

1- السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، دار المعارف النظامية، 1982م، ط1، ص 74.

² - ينظر: التواتي بن التواتي، الاحتجاج في النحو العربي، ص 12-42. وعبد القادر بن السليط، الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو، ص 126-148.

وعليه يتم تقسيم الأحاديث إلى قسمين: قسم يستشهد بنصوصه وقسم لا يحتج به في مسائل اللغة، فيستشهد بالأحاديث الآتية:

- 1- ما يروى بقصد الاستدلال به على فصاحته صلى الله عليه وسلم، مثل قوله: (مات حتف أنفه)، وقوله: (الآن حمي الوطيس).
 - 2- ألفاظ القنوت والتحيات والأدعية وغيرها من أقوال التعبد.
 - 3- أحاديث من مصادر متعددة وبلفظ واحد.
 - 4- أحاديث يرويها أولئك الذين تربوا في بيئة عربية كالشافعي.
 - 5- ما عرف من حال رواياتهم أنهم لا يجيزون الرواية بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد وعلى بن المديني.
- كذلك فإن قبول الاستشهاد بالحديث وردّه يجب أن ينبني على تخريجه ودراسة أسانيده وتتبع ألفاظه ورواياته.

ج-الاحتجاج بكلام العرب:

- كلام العرب يشمل الشعر والنثر في العصر الجاهلي ثم في صدر الإسلام، أمّا من حيث الشعر فإنّ العلماء قد قسموا الشعراء إلى طبقات:
- 1- طبقة الجاهليين: كزهير بن أبي سلمى، وطرفة بن العبد، وامرؤ القيس، وعنترة بن شداد، والنابغة الذبياني.
 - 2- طبقة المخضرمين: وهم الذين شهدوا الجاهلية والإسلام، كحسان بن ثابت، ولبيد والخنساء، وكعب بن زهير.
 - 3- طبقة الإسلاميين: وهم المتقدمون الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق والأخطل.
 - 4- طبقة المولدين: ويقال لهم (المحدثون) وهم من يأتي بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس و المتنبي غيرهم، قال ابن قتيبة: " ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على

زمن دون زمن ولا خصّ به قوما دون قوم، بل جعل ذلك مشتركا مقسوما بين عباده في كل دهر وجعل كل قديم حديثا في عصره".¹

وقد اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارا يفيد بأنّ العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني للهجرة، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع للهجرة.

ولم يلق هذا القرار قبولا من بعض المحدثين لأنّ من الشعراء والناثرين بعد عصور الاحتجاج من هو قويم اللسان سليم البيان يجوز الاستشهاد بكلامه كأبي تمام والبحري والمتنبي والمعري وشوقي والجاحظ وابن خلدون، وغيرهم.

وأما من ناحية الاستشهاد بالنثر فإنّ العلماء قد ذكروا قبائل بعينها يؤخذ عنها ويستشهد بكلامها وأخرى لا يحتجّ بكلامها، حيث ذكر السيوطي في كتابيه (الاقتراح) و(المزهر) أنّ قريشا كانت أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي كقبائل قيس وتميم وأسد، ثم هذيل وبعض كنانة والطائيين... وبالجملّة فإنّه لم يؤخذ عن حضري ولا عن سكّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين من حولهم، فلا يؤخذ من لخم وجذام المجاورين لأهل مصر و القبط، ولا من قضاة وغسان وإياد المجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر الذين كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانيين، ولا من بكر المجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد قيس سكان البحرين المخالطين للهند والحبشة، ولا من أزد عمّان لمخالطتهم الهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف و سكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفهم قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم،² ومن هنا يتبين أنّ العلماء قد أسسوا فصاحة القبيلة على دعائمين:

¹ ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، ج1، تح: عمر الطباع، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، ط1، بيروت لبنان، ص 64.

² ينظر: السيوطي: الاقتراح، ص90، والمزهر، 211/1-212.

1-مقدار قرب مساكنها من مكة وما حولها.

2-مقدار توغلها في البداوة،¹ ولهذا نجد ابن جني قد بوّب فصلا كاملا في كتابه (الخصائص) بعنوان "ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر"، وهذا يعني وجود لغة بدوية يحتكمون إليها ويعنون بها، ولغة حضرية يطرحونها ولا يستشهدون بها ولذلك كان البصريون يفتخرون على الكوفيين يقول الرياشي البصري "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز"²

وقد اقترح علماء اللغة معايير أساسية حتى يمكن أن يحتج بكلام العرب وأهم هذه المعايير:

- أن يكون من كلام أهل المراحل الأولى (الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين) فلا يحتج بكلام المولدين.
- أن يقتصر الكلام على القبائل الموغلة في البداوة، وفي قلب الجزيرة العربية التي حافظت على فصاحتها، فلا يحتج في قواعد النحو بكلام الذين جاؤوا الأعاجم .
- رفض الكلام الذي يجهل صاحبه أو سنده.

المطلب الثالث: موقف النحاة من الخروج عن القواعد النحوية :

لم يكن موقف النحاة من النصوص القرآنية التي خرجت عن القواعد النحوية واحدا، فقد تباينت آراؤهم في ذلك ؛ إذ منهم من يخطئها، ومنهم من يضعفها، ومنهم من يؤيدها حتى طال الجدل بينهم و بين القراء⁽³⁾، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

¹ - ينظر في اللهجات العربية، ص15.

² - أبو الفضل العباس بن الفرّج الرياشي (-257 هـ) مولى محمد بن سليمان الهاشمي. من كبار النحاة وأهل اللغة، راوية للشعر وعالم بأيام العرب. وفيات الأعيان لابن خلكان، تح: إحسان عباس، ط: دار صادر، بيروت، ج3، 1972م.

³ - المرجع نفسه والصفحة نفسها

أ- موقف البصريين:

كان موقف علماء المدرسة البصرية هو الأخذ من القراءات ما يوافق أصولهم القائمة على أساس الشائع من كلام العرب معتمدين على القياس والتعليل، وما خالف منهجهم فهو شاذ، وكما قيل: " والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه "، "ولا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم و يتناسق مع مقاييسهم" (1). وقد أثر عن سيبويه أنه كان لا يستشهد بالقراءات المخالفة للقياس إلا قليلا، و البصريون أنفسهم يتفقون في مسألة ويختلفون على أخرى " (2)، وهو ما يفسره موقف بن حزم حيث قال: " من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذ مذهباً ثم تعرض آية على خلاف ذلك فيأخذ في صرف الآية عن وجهها". (3)

ومما عيب على البصريين الإسراف في تأويل القراءات القرآنية التي تخالف أقيستهم وقواعدهم، وذلك بقصد إقامة التناسب بين النص القرآني وقواعدهم النحوية وإزالة التناقض الظاهر بينهما فيصح النص وتصح القاعدة ويظهر الانسجام بين ما وجهوه وما قعدوه (4) ومن الأمثلة على تخطئة البصريين لبعض القراءات المتواترة المثل التالي، قرأ الجمهور: «و كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» (5)، وقرأ ابن عامر الآية هكذا: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» وقد اعترض الزمخشري في كتابه الكشف على قراءة ابن عامر بقوله: "وأما قراءة ابن عامر برفع القتل و نصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل للشركاء " إلى أن قال: " والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء". (6)

وقد رد على الزمخشري الكثير من الباحثين، منهم ابن مالك في "الكافية" وسعيد الأفغاني في كتابه " أصول النحو" وهذا لا يعني أن البصريين يرفضون القراءات رفضاً

1- عبد العالم سالم مكرم، القرآن الكريم، وأثره في الدراسات النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط 1، دت، ص 109.

2- ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط 7، دت، ص 80.

3- المرجع نفسه، ص 80

4- عبد الكريم الأسعد، الأخفش الأوسط مقلد أم مجدد، مقال بمجلة البحوث الإسلامية، عدد 38، ص 292.

5- سورة الأنعام، الآية 137.

6- الزمخشري، الكشف، شرح بن المنير، ج 2، ص 70.

كلياً، وإنما كانوا يرفضون منها بعض وجوه القراءات التي يصعب أن تتضمنها قاعدة نحوية معينة وبالتالي فهم يرون بـ " أن القرآن الكريم يجب أن يستمد قراءته من قواعدهم "(1).

ومن أهم الذين جمعوا بين القراءة والنحو: ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) وعيسى بن معمر الثقفي (ت 149 هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت 145 هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ويونس بن حبيب (ت 182 هـ) رحمة الله عليهم أجمعين.

ب- موقف الكوفيين :

اتخذ الكوفيون القراءات مصدراً لتأسيس قواعدهم غير مبالين بالقياس، وانتهجوا منهج المحدثين في تدوينهم للحديث النبوي الشريف فقبلوا القراءات بسند الرواية مع الدقة والضبط والإتقان، ولا ننسى بـ " أن الكسائي إمام هذه المدرسة من القراء السبع، وأن الكوفة حظيت بنزول سبعين رجلاً من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) بها ممن شهدوا بدرًا و ثلاثمائة من أصحاب الشجرة " (2)، وممن نزل الكوفة عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود ليعلموا الناس القراءة، ومن أهم قراء الكوفة : حمزة بن حبيب (ت 156 هـ) وعاصم بن أبي النجود (ت 127) و علي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ) الذي يعد أول نحوي رسم للكوفيين منهجاً معيناً، فقد تأثر بالخليل بن أحمد الفراهيدي، كما تأثر الكسائي ببيئته العلمية، وذلك لأن علماء الكوفة لهم عناية خاصة بالشواهد والنوادر، ومن أهم أصحاب الكسائي الفراء وثعلب " وقد قبلوا كل ما جاء عن العرب وجعلوه أصلاً من أصولهم التي يرجعون إليها ويقيسون عليها ويستوثقون منها حتى تلقوا الشواهد النادرة وقبلوا الروايات الشاذة " (3).

1- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 12، بيروت، دار الرائد، ط3، 1986م.

2- المرجع السابق، ص 12.

3- عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها - القاهرة - 1968م، ص 145.

لقد كان الكوفيون أكثر قبولاً للقراءات القرآنية من البصريين وأكثر احتجاجاً بها⁽¹⁾، لقد قبلوها كلها فكيف يردون قراءة قرآنية ثبت سندها عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولذلك قال عبد العال سالم مكرم: "ومنهج الكوفيين في الواقع أسلم، وأصح في ميدان القراءات من منهج البصريين، لأن اتخاذ القراءات مصدراً للاستشهاد يثري اللغة ويزيد من رصيدها ويجعلها غنية بأساليبها على الدوام"⁽²⁾، وفي هذا الصدد يقول سعيد الأفغاني: "وعلى هذا يكون هو (القرآن) النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة وقراءته جميعاً الواسلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة، أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك إذ أنها مروية عن الصحابة والقراء التابعين، وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم العادي فما بالك بقراءتهم التي تحروا ضبطها وسمعوها من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)"⁽³⁾،

إنّ النحويين قد وضعوا قواعدهم على استقرار ناقص للغة العرب ثم ثبتوها بمقاييس عقلية منطقية بغية اطرادها في الكلام ولذلك كثر في قواعدهم التأويل والتعليل، فإذا كانت هناك قراءة صحيحة تخالف قواعدهم ردوها وتأولوها والأصل هو أن يكيّفوا قواعدهم بما يتلاءم والقراءة الصحيحة الثابتة، وقد وصف الفخر الرازي اضطراب النحاة وتناقضهم بقوله: "إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى"⁽⁴⁾ مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ، قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾⁽⁵⁾ قرأها بعضهم (معائش) بالهمزة فردها النحاة البصريون وزعموا أن همزها خطأ،

ورد أبو حيان على هؤلاء النحاة رداً وجيهاً لأن القراء اشترطوا لصحة القراءة ثلاثة شروط وهي: "صحة السند إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) وموافقتها لرسم المصاحف العثمانية و موافقتها وجهها من وجوه العربية"⁽⁶⁾ أما النحويون فقد جمعوا

1- مهدي المخزومي-مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو-ص:12

2- المرجع نفسه.

3- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 28.

4- فخر الدين الرازي - التفسير الكبير، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1991، ج 3، ص 139.

5- سورة الأعراف - الآية 10.

6- ينظر: بن الجزري - النشر في القراءات العشر، ج 1، ص 10.

أقوالاً للعربية من نثر وشعر ثم استنبطوا منها قواعدهم، فإن خالفت القراءة أقيستهم وصفوها بالضعف والرداءة ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾⁽¹⁾، قرأها الجمهور بفتح الياء وقرأها غيرهم بكسر الياء ومن هؤلاء الذين كسروا الياء : الأعمش ويحيى بن وثاب و حمدان بن أعين و جماعة من التابعين فما كان من النحويين إلا أن طعنوا في هذه القراءة حيث رموها بالرداءة والضعف، وكذلك فعل الزمخشري، أما الفراء فوصفها (أي: القراءة) بالوهم وقلة الدراية بالعربية، والمعلوم أن الذي جعل النحاة يطعنون في بعض القراءات هو اعتقادهم أن النحويين أضبط للقراءة من القراء، لكن الحقيقة هي أن كثيراً من القراء هم من النحاة الذين يتميزون بالضبط والدقة في النقل. إن أئمة القراءات هم الذين خدموا الأمة واللغة، كيف لا وقد جعلهم الله من أسباب حفظ كتابه، يقول السيوطي : " لما اتسع الخرق و كاد الباطل أن يتلبس بالحق قام جهابذة الأمة و بالغوا في الاجتهاد و جمعوا الحروف والقراءات وعزّوا الوجوه والروايات و ميزوا الصحيح والمشهور والشاذ بأصول أصلوها وأركان فصلوها "⁽²⁾، و بناء عليه فإن سيبويه نص على أن القراءة لا تخالف، وأما الفراء فيرى بأن الكتاب أعرب وأقوى حجة من الشعر، وأما ابن خالويه فيؤكد على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره .

1- سورة إبراهيم الآية: 22
2- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 1، ص 104.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لنماذج مختارة من القرآن الكريم

تمهيد:

في هذا الجزء التطبيقي سنتناول بالدراسة والتحليل نماذج مختارة من القرآن الكريم اعتبرها النحاة خرجت عن المعروف من قواعد النحو العربي، وبالتالي تضمنت - في نظرهم - إشكالات نحوية، سعى كل منهم في رفع هذه الإشكالات بالأدلة التي رآها مناسبة، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

النموذج الأول : مجيء اسم إن مرفوعا

وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّانٍ ﴾⁽¹⁾ حيث نلاحظ مجيء اسم إن (هذان) مرفوعا عند الذين قرؤوا بالنون المشددة والأصل أن قياس اللغة يقتضى نصبه بالياء لأن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء²، وقد قال ابن هشام في حل هذا الإشكال: " في هذا الموضع قراءات "

إحداها: تشديد النون من (إن) و(هذين) بالياء وهي قراءة أبي عمرو⁽³⁾، و هي جارية على سنن العربية، فإن (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر و(هذين) اسمها فيجب نصبه بالياء لأنه مثنى و(ساحران) خبرها فرفعه بالألف.

والثانية: (إن) بالتخفيف و(هذان) بالألف⁽⁴⁾، وتوجيها أن الأصل (إن هذين) فخفت (إن) بحذف النون الثانية، وأهملت كما هو الأكثر فيها إذا خفت، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، فجاء بالألف ونظيره أنك تقول: إن زيدا قائم، فإذا خفت فالأفصح أن تقول : إن زيدا قائم، على الابتداء والخبر، قال الله تعالى: « إن كل نفس لما عليها حافظ »⁽⁵⁾.

والثالثة: (إن) بالتشديد و(هذان) بالألف⁽⁶⁾ وهي مشكلة لأن (إن) المشددة يجب إعمالها، فكان الظاهر الإتيان بالياء، وقد رد العلماء على هذا الإشكال بعدة أوجه :

الوجه الأول: أن لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين كانوا يستعملون المثنى بالألف دائما في حالات النصب والرفع و الجر مثل: قولتا: جاء الزيدان - رأيت الزيدان- مررت بالزَيدان، قال الشاعر: إنَّ أباهَا و أبا أباهَا *** قد بلغا في المجد غايتها⁽⁷⁾.

1- سورة طه - الآية 63.

2 - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، بابا المثنى، المسألة 9، دار المعارف، مصر القاهرة، 1975، ص 117-136.

3- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وآخرون، ط 1، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1984م، 229/5.

4- وهي قراءة بن كثير و حفص إلا أن ابن كثير يقرأ بتشديد النون في (هذان)، أنظر الحجة للقراء السبعة (229/5).

5- سورة الطارق - الآية 04.

6- وهي قراءة ابن عامر ونافع وحزمة والكسائي، انظر: ابن خالويه، الحجة للقراء السبعة، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت، 1979م، ج 5.

7- رؤية بن العجاج، انظر: ملحق ديوانه، تح: وليم بن الورد، دار بن قتيبة (دب) ص 168.

فهذا مثال مجيء المنصوب بالألف

و قال بعضهم: تزود منا بين أذناه طعنة ⁽¹⁾، وهذا مثال مجيء المجرور بالألف .

الوجه الثاني: أن (إنّ) بمعنى نعم ⁽²⁾ فقد حُكي " أن رجلاً سأل ابن الزبير ⁽³⁾ شيئاً فلم يعطه، فقال : لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال : إنّ و راكمها " ⁽⁴⁾، أي نعم ولعن الله راكمها، و(إنّ) التي بمعنى نعم لا تعمل شيئاً، كما أن نعم كذلك، وعليه فـ (هذان) مبتدأ مرفوع بالألف و(ساحران) مبتدأ خبره محذوف، أي لهما ساحران، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (ساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ.

الوجه الثالث: أن الأصل: إنه هذان لهما ساحران، فإلهاء ضمير الشأن وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر (إنّ) ثم حذف المبتدأ وحذف ضمير الشأن الوجه الرابع: أنه لما ثنى (هذا) اجتمع ألفان، ألف هذا، وألف التنثية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن قدر المحذوفة ألف (هذا) والباقية ألف التنثية، قلبها في الجر والنصب ياء، ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها .

الوجه الخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو (هذا) جعل كذلك في التنثية ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرع عليه، واختار هذا القول ابن تيمية - رحمه الله - وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفردة مبنيًا أفصح من إعرابه قال: وقد تفتن لذلك غير واحد من حذاق النحاة ⁽⁵⁾ ثم اعترض على نفسه بأمرين: أحدهما: أن السبعة أجمعوا على البناء في قوله تعالى: « إحدى ابنتي هاتين » ⁽⁶⁾، مع أنّ هاتين مثنى (هاتان) و هو مبني، و الثاني: أن (الذي) مبني و قالوا في تنثيته (الذين) في حالتي الجر والنصب . وأجاب عن الأول

1- تمامه: دعه إلى هالي التراب حميم - نسبه ابن منظور إلى هوبر الحارثي - انظر: ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة، ج6، 1968م، ص4609.

2- قال بن جني ويكون إنّ بمعنى نعم، فلا تقتضي اسماً ولا خبراً قال الشاعر: بكر العواذل في الصبو*ح يلمنني و ألومته ويقطن شيب قد علا*ك وقد كبرت فقلت إله، أي نعم. إلهاء لبيان الحركة وليست اسماً، انظر اللع في العربية، ابن جني، تح:سميح أبو مغني، دط، دار مجدلاوي، 1988م، ص43.

3- هو عبد الله ابن الزبير بن العوام، صحابي جليل، قتل على يد الحجاج.

4- الذهبي: سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، دار مؤسسة الرسالة، ج3، ص383.

5- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع عبد الرحمن بن قاسم و ابنه، مجمع الملك فهد للطباعة، ص 248-264/15 .

6- سورة القصص - الآية 27.

بأنه إنما جاء (هاتين) بالياء على لغة الإعراب لمناسبة (ابنتي)، قال: فالإعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة، كما أن البناء في (إن هذان لساحران) أفصح من الإعراب لمناسبة الألف في (هذان) للألف في (ساحران) .

وأجاب عن الثاني بالفرق بين (الذان) و(هذان) بأن (الذين) تثنية اسم ثلاثي فهو شبيه بـ(الزیدان) و(هذان) تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف (1) .

النموذج الثاني : مجيء الفاعل جملة

وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (2)، حيث نلاحظ مجيء الفاعل جملة فعلية وهي جملة (لَيْسَجُنَّهُ)، خلافاً لما قرره النحاة من أن الفاعل لا بد أن يكون اسماً صريحاً مثل: قام زيد أو مصدراً مؤولاً مثل: يسرني أن تخلص في عملك أي: إخلاصك³

أما من الناحية الإعرابية فإن الآية تعرب كما يلي:

ثم: حرف عطف، (بدا): فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، (لهم): جار ومجرور متعلقان ببدا (من بعد) متعلقان ببدا كذلك.

ما: مصدرية، رأوا: فعل ماض والواو فاعله، وما بعدها يؤول بمصدر في محل جر مضاف إليه.

الآيات: مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث السالم.

ليسجننه: اللام واقعة في جواب القسم المحذوف، ويسجننه: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والهاء مفعوله، و واو الجماعة المحذوفة فاعله، والجملة في محل رفع فاعل (بدا).

(حتى) حرف غاية وجر، (حين): مجرور بـ (حتى) و هما متعلقان بـ (يسجننه).

1- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 263-261/15.

2- سورة يوسف - الآية 35.

3- ينظر: محمد الصالح العثيمين، شرح الاجرومية تحقيق أشرف علي خلف، دار البصيرة، الاسكندرية، مصدر، ط1، 2003، ص 195-202،، وينظر عباس حسن، النحو الوافي، المسألة، 102.

والملاحظ هنا هو مجيء الفاعل جملة (يسجننه) في قوله تعالى: « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين » أي ظهر لهم و بدا سجن يوسف.

وقد ذكر ابن هشام في (المغني) وقوع الخلاف في الفاعل ونائب الفاعل هل يكون جملة ؟ فأجازه هشام وثعلب مطلقا، وأجازه الفراء وجماعة إذا كان الفعل قلبيا ووجد معلقا وحملوا الآية عليه، ونسب إلى سيبويه، ولفظة (حين) تعني زمن غير محدود، فإن كان (حتى حين) من كلامهم كان المعنى أنهم أمروا بسجن يوسف سجنا غير مؤجل المدة، وإن كان من الحكاية كان القرآن قد أبهم المدة التي أذنوا بسجنه إليها.

إذن فالإشكال هنا يتمثل في ظهور الفاعل في شكل جملة أو في صورة جملة وهي (يسجننه) لأن معنى الآية هو: وظهر لهم سَجَنُ النبي يوسف عليه السلام إلى أجل غير مسمى، وقد أجاب عنه علماء النحو بما ذكرناه.

النموذج الثالث : العطف على اسم إن بالرفع

وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾⁽¹⁾.

والإشكال هنا في كلمة (الصابئون) المرفوعة بالواو، ومقتضى القياس أن تنصب بالياء لأنها معطوفة على الاسم الموصول، وهو في محل نصب، والمعطوف على المنصوب منصوب²، ولابن هشام في حل هذا الإشكال أقوال عديدة منها:

أولاً: "قوله تعالى: « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون » فإنه جاء بالواو وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن تكون (الصابئين) بالياء لأنه معطوف على المنصوب والمعطوف على المنصوب منصوب وجمع المذكر السالم ينصب بالياء كما ذكرت، قلت: ... فيها أوجه أرجحها وجهان ":

1- سورة المائدة – الآية 69.

² ينظر شرح الاجرومية، باب العطف، ص 271-284، والنحو الوافي، المسألة 114 و المسألة 118، ص 537-555،

أحدهما: أن يكون (الذين هادوا) مرتفعاً بالابتداء، و(الصابئون و النصارى) عطفاً عليه، و الخبر محذوف، و الجملة في نية التأخير عما في حيز (إنّ) من اسمها وخبرها، كأنه قيل: « إن الذين آمنوا بألسنتهم، من آمن منهم - أي بقلبه - بالله إلى آخر الآية ثم قيل: والذين هادوا و الصابئون و النصارى كذلك .

الثاني: أن يكون الأمر على ما ذكرناه من ارتفاع (الذين هادوا) بالابتداء وكون ما بعده عليه، ولكن يكون الخبر المذكور له، ويكون خبر (إنّ) محذوفاً مدلولاً عليه بخبر المبتدأ، كأنه قيل: إن الذين آمنوا، من آمن منهم ثم قيل: والذين هادوا... الخ . والوجه الأول أجود؛ لأن الحذف من الثاني بدلالة الأولى أولى من العكس، وقرأ أبي بن كعب (والصابئين) بالياء ⁽¹⁾، وهي مروية عن ابن كثير ولا إشكال فيها ⁽²⁾ .

ثانياً: « أجيب عن الآية بأمرين: أحدهما: أن خبر إنّ محذوف أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، و الصابئون مبتدأ وما بعده خبر ويشهد له قوله:

خليلي هل طب فإنني و أنتما * * وإن لم تبوحا بالهوى دنفان ⁽³⁾

ويضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني، وإنما الكثير العكس، والثاني أن الخبر المذكور لـ (إنّ) و خبر (الصابئون) محذوف أي كذلك و يشهد له قوله:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * * * فإني وقيارٌ بها لغريب ⁽⁴⁾

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم، نحو (لقائكم زيد) ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها ⁽⁵⁾ .

ثالثاً: « أجاب البصريون بجوابين :

أحدهما: أنها محمولة على التقديم و التأخير، والأصل: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله إلى آخره، والصابئون كذلك .

1- الزمخشري، الكشاف، دار المعرفة، ج2، ص274.

2- عبد الله بن يوسف ابن هشام، شرح شذور الذهب، دار إحياء التراث العربي، ص 83-84.

3- لم يُسمَ قائله: و الأصل: فإني دنف و أنتما دنفان.

4- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص365.

5- ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ج2، ص246.

ثانيهما: أن خبر الحرف محذوف، وأن الخبر المذكور للمبتدأ، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا آمنون، و الصابئون من آمن إلى آخره .

و قد يستبعد كل من التأولين، أما الأول فمن وجهين:

أحدهما: أنّ فيه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، و إنما يتقدم المعطوف على المعطوف عليه في الشعر، فلذا ينبغي أن يكون تقديمه على بعض المعطوف عليه، ويجاب بأن الواو للاستئناف كسائر الواوات المقترنة بالجملة المعترضة كقوله تعالى: " فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار " (1).

الثاني: أن الاعتراض إنما يكون لغرض، و لم يظهر هنا، و لما كان الصابئون أشد غيا لخروجهم عن الأديان تقدم الإخبار بأنهم يتاب عليهم إن آمنوا وأصلحوا، ليثبت ذلك لمن هو أقل غيا منهم من باب أولى،

وأما الثالث فلأن فيه حذفاً من الأول لدلالة الثاني، ويجاب بأنه واقع، وإنّ عكسه أكثر» (2).

النموذج الرابع : ذكر الفاعل مع بناء الفعل للمجهول

وذلك في قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ (3)

فالإشكال هنا يكمن في ذكر الفاعل (رجال) مع بناء الفعل (يُسَبِّحُ) للمجهول، مع أنه من المقرر عند النحاة أنه إذا بني الفعل للمجهول يجب حذف الفاعل⁴، وقد قرئت الآية بأكثر من وجه، ووجهها المعربون للقرآن عدة توجيهات كالآتي:

1- سورة البقرة – الآية 24.

2- ابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م، ص 373-374.

3- سورة النور – الآية 37.

4 - ينظر النحو الوافي، المسألة 67، ص97، 110، 68، 113، وينظر شرح الاجرومية، ابن عثيمين، باب المفعول الذي لم يسم فاعله، ص 205-211.

فقد قرأ الحسن وعاصم في رواية عن أبي بكر بفتح الباء في (يسبّح) و قرأ نافع وأبو عمرو وحمزة بكسرهما (يسبّح)، فكان لذلك معنيين وهما: إن رفع (رجال) فالمعنى يسبحه رجال، فحسن الوقف على (الأصل) وليس المعنى بتام.

والوجه الآخر أن ترفع (رجال) في قوله تعالى: « في بيوت أذن الله أن ترفع » و(يسبح له فيها رجال) كأنه قال: "أن ترفع مسبحا له فيها رجال " ومن قرأ (يسبح) بكسر الباء لم يقف على لفظة (الأصل) لأن (يسبح) فعل للرجال، والفعل مضطر إلى فاعله، قال أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444 هـ) في كتابه (المكتفى): (ص: 408-41)

"ومن قرأ (يسبح له فيها) بفتح الباء وأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وقف على (الأصل) و هو رأس آية في الكوفي والبصري والشامي وابتدأ بقوله (رجال) هذا إذا رفعهم بفعل مقدر، كأنه قال: (تسبح له فيها رجال) أو رفعهم بإضمار مبتدأ بتقدير: هم رجال، فإن رفعهم بالظرف الذي هو في قوله: (في بيوت) لم يقف على ما قبلهم.

ومن قرأ بكسر الباء لم يبتدئ بهم أيضا لأنهم فاعلون لـ(يسبح) و(الأبصار) كاف ورأس آية، وبناء عليه فمن قرأ (يسبح) بفتح الموحدة و بها قرأ ابن عامر وليس بوقف لمن كسرهما

والفاعل رجال .

وعلى قراءة ابن عامر ففيها نائب فاعل، ورجال في جواب سؤال مقدر فاعل لفعل مقدر، كأنه قيل (من المسبح) ؟ فقيل: يسبحه رجال، وعلى قراءة الباقيين، يسبح بكسر الموحدة فوقه على رجال ولا يوقف على (الأصل) للفصل بين الفعل وفاعله، ثم يبتدئ بقوله (لا تلهيهم تجارة) ومن فتح الباء وقف على الأصل ثم يبتدئ (رجال)⁽¹⁾ .

1- ينظر: إسماعيل بن عمر ابن كثير : تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1999، ج6، ص67-69.

النموذج الخامس : الجمع بين ذكر الفاعل وضميره

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾⁽¹⁾،

والإشكال هنا يكمن في الجمع بين ذكر الفاعل (الذين) وضميره وهو الواو من (أسروا) مع أنه من المقرر عند النحاة أن الفعل يُجرّد من ضمائر التثنية والجمع إذا ما أسند إلى اثنين أو إلى جماعة²، كما قال ابن مالك في الألفية:

وجرّد الفعل إذا ما أُسندا *** لاثنتين أو جمّع كفاز الشّهداء

وقد وجه النحاة هذه الآية عدة توجيهات كالآتي:

من ذلك : أن الفعل (أسرّ) في هذه الآية لم يسند إلى فاعلين بل هو مسند إلى فاعل واحد وهو ضمير الجمع . فـ (أسرّ) فعل ماض مبني وفاعله ضمير الجمع الغائب المعبر عنه بواو الجماعة فـ (أسرّ) فعل و (الواو) فاعل و أما قوله (الذين ظلموا) ففيه عدة وجوه نذكر منها:

الوجه الأول: هو أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني) أو (أخص) فيكون تقدير الآية (وأسروا النجوى) أعني وأقصد (الذين ظلموا) أو أخص (الذين ظلموا) فيكون قوله (الذين ظلموا) بمثابة التفسير والإيضاح للمراد من ضمير الجمع الغائب في قوله وأسروا .

الوجه الثاني: أن إعراب (الذين ظلموا) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (هم الذين ظلموا) ومعنى الآية هو أن (الذين أسروا النجوى هم الذين ظلموا) فإن فاعل الفعل أسروا مضمّر تم تفسيره بالاسم الموصول وصلته، أي: أن واو الجماعة الذي هو في موضع الفاعل للفعل (أسرّ) قد تمّ تفسيره بالذين ظلموا .

1- سورة الأنبياء - الآية 03.

² ينظر شرح ابن عقيل، عبي الفية ابن مالك تح: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، ط1، منشورات دار جروس، طرابلس لبنان، 1990،، وينظر شرح الاجرومية، باب الفاعل، 195- 202، ج1، دار ابن الجوزي، تح: علي بن محمد بن ونيس القاهرة، مصر.

الوجه الثالث: أنّ إعراب (الذين ظلموا) بدل عن الفاعل يعني أن فاعل الفعل (أسرّ) ضمير الجمع الغائب (الواو)، و(الذين ظلموا) في موضع البدل عن الفاعل، والغرض من سوقها هو البيان أو الذم للفاعل المضمر.

ومن توجيهات النحات لهذه الآية أيضا أنها جاءت وفق لهجة عربية معروفة يرمز لها النحاة بـ (لغة أكلوني البراغيث) وهي لغة فصيحة منسوبة إلى قبيلة طي⁽¹⁾ ونسبها بعضهم إلى قبيلة بني كعب بن الحارث⁽²⁾ ونسبت كذلك إلى لغة الأزدي نشوء⁽³⁾ ففي لغة (أكلوني البراغيث) الفاعل هو البراغيث والواو في (أكلوني) هي مجرد علامة على الجمع لا محل لها من الإعراب، و عليه فالفاعل في قوله تعالى: «وأسروا الذين ظلموا النجوى» هو (الذين ظلموا) وبذلك تكون الواو في الفعل (أسروا) هي علامة على الجمل لا محل لها من الإعراب و مثال ذلك قول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخي * ل أهلي؛ فكلهم يعذل⁽⁴⁾

الشاهد: قوله: "يلومونني ... أهلي" حيث ألحق واو الجماعة بالفعل المسند إلى الفاعل الظاهر على لغة بني الحارث بن كعب. والقياس "يلومني أهلي".

النموذج السادس : مجئ المفعول لأجله مصدراً غير قلبيّ

وذلك في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمْكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجَنَّبُ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِّنْ لَّدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽⁵⁾

فالإشكال هنا في كلمة (رزقاً)، عند من أعربها مفعولاً لأجله وهي مصدر غير قلبي، مع أن الكثير من النحاة قد اشتراطوا في المفعول لأجله أن يكون مصدراً قلبياً⁽⁶⁾، مثل قوله

1- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث و الأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، ط: الحلبي، ج3، ص 297.
2- ابن جزي الكلبي الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل، تح: عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت
3- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح: صدقي محمد جميل، ج6، ص275.
4- الأشموني، شرح الأشموني لألفيه ابن مالك، ج1، ط2، الباي، مصر، 1939م، ص391.
5- سورة القصص - الآية 57.
6- ينظر: النحو الوافي، ص 237-240، المسألة 77 ج2، وشرح الأجرومية، باب المفعول لأجله، ص 415-423

تعالى (يدعوننا رغبا ورهبا)، فالرغبة والرغبة مصادر قلبية بينما كلمة (رزقا) ليست كذلك، وقد التمس النحاة عدة تخريجات كآلآتي:

-أنهم أعربوا الآية كما يلي: (أولم) الهمزة للاستفهام الإنكاري، و(الواو) حرف استئناف. (نمکن) فعل مضارع مجزوم بـ لم، والفاعل ضمير مستتر تقدير نحن،(لهم) جار ومجرور متعلقان بالفعل.

(حرماً) مفعول به منصوب بالفتحة، (أما) صفة لـ(حرما)، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

(تُجبي) فعل مضارع مبني للمجهول(إليه) جار مجرور متعلقان بالفعل (ثمرات) نائب فاعل مرفوع بالضمة وهو مضاف (كل) مضاف إليه وهو مضاف (شيء) مضاف إليه مجرور، والجملة صفة ثانية لـ(حرما).

رزقا مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره⁽¹⁾.

ومنهم من قال بأنّ (رزقا) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة . من(ثمرات) بمعنى المرزوق به⁽²⁾.

ومنهم من يرى بأنّها مصدر بمعنى المفعول به.

ومنهم من يرى بأنّ (رزقا) نائب مفعول مطلق مرادف لعامله، لأنّ معنى(تجبي إليه) أي يرزقهم، والجار(من لدنا) متعلق بنعت لـ(رزقا)⁽³⁾.

ويرى آخرون بأنّ(رزقا) هي مصدر من معنى (يجبي) أو(تجبي)⁽⁴⁾.

¹- ينظر أحمد عبيد الدعاس وآخرون، دار المنير، دمشق، سوريا، ط1، 1425هـ، ص392.

²- ينظر محمد الطاهر بن عشور: التحرير والتنوير، ج20، 392.

³- ينظر أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن تعليق عبد المنعم، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1421هـ، ج3، ص270.

⁴- ينظر إعراب القرآن للنحاس ج3، ص240، وينظر التحرير والتنوير لابن عاشور ج20، ص392.

النموذج السابع : مجيء النعت مصدرًا

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾⁽¹⁾

والإشكال هنا يكمن في مجيء النعت (كذب) مصدرًا غير مشتق، خلافا لما اشترطه النحاة في النعت وهو أن يكون مشتقًا²، ولدفع هذا الإشكال وجه النحاة هذه الآية عدة توجيهات كالآتي:

ذهب بعضهم إلى أن كلمة (كذب) هنا بتقدير مضاف أو هو وصف للدم بالمصدر مبالغة أي حتى لكانه الكذب بعينه، والمصدر هنا بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق أي بدم مكذوب، و(كذب) نعت لـ (دم) مجرور وهو على حذف مضاف أي بدم ذي كذب، وكان المنتظر أن يقال (بدم كاذب) أو (بدم مكذوب) ولكنه قال: (بدم كذب) وصف بالمصدر مبالغة كأنه نفس الكذب وعينه كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه والزور بذاته، مثل قولهم: فهن به جودٌ وأنتم به بُخلٌ .

وقد جاء في تفسير الطبري في تفسير هذه الآية قال: لما أتى يعقوب (عليه السلام) بقميص يوسف (عليه السلام) فلم يرَ فيه خرقا، قال لهم: كذبتُم لو أكله السبع لخرق القميص ؛ وفي رواية أخرى: فرأى الدم ولم يرَ الشق قال: ما عهدت الذئب حليماً؟⁽³⁾، و في ذلك وجهان:

الوجه الأول: أن يكون قيل (بدم كذب) لأنه كُذب فيه كما يقال (الليلة هلال)، وكما قال تعالى: ﴿فَمَا رِبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾⁽⁴⁾ و هذا ما قال به البصريون.

الوجه الثاني: و هو أن يقال: هو مصدر بمعنى مفعول، وتأويله (وجاءوا على قميصه بدم مكذوب) كما يقال: ماله عقل ولا معقول، ولا له جلد ولا مجلود، و العرب تفعل ذلك

1 - سورة يوسف، الآية 18

2 - ينظر عباس حسن النحو الوافي، ص 481 وما بعدها المسألة 115، تعدد النعت وقطعه، و ص 464-465.

3- (محمد بن جرير الطبري: تفسير الطبري ج15، ص583، والنحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ص 377

4- سورة البقرة - الآية 16.

كثيراً حيث إنهم يضعون مفعولاً في موضع المصدر والعكس بالعكس أي يضعون المصدر في موضع المفعول، كما قال الشاعر:

حتى إذا لم يتركوا لعظامه *** لحماً ولا لفؤاده معقولا (1)
وهذا ما قال به الكوفيون (2)

النموذج الثامن: مجيء الحال مصدراً

وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (3)

والإشكال هنا يكمن في ورود الحال (سعيًا) مصدرًا غير مشتق، خلافا لما اشترطه النحاة من أن الحال الأصل فيه أن يكون مشتقا. (4)
وقد وجه النحاة الآية عدة توجيهات كالآتي: (5)

من الناحية الإعرابية (ادعهن) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة لأن أصل الفعل (أدعو) والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت) والهاء مفعول به، والنون علامة التانيث لا محل لها من الإعراب .

أما (يأتينك) فهو فعل مضارع مبني على السكون في محل جزم جواب الطلب، والنون فاعل والكاف مفعول به، والجملة جواب الطلب لا محل لها من الإعراب
(وسعيًا) حال أي: مسرعات، وقد ورد الحال مصدراً في هذه الآية، خلافاً لما اشترطه النحاة.

والجدير بالذكر بأن مجيء الحال مصدراً قد ورد بكثرة في النصوص العربية، ومثال ذلك قوله تعالى: « يَأْتِينَكَ سَعْيًا » وقولهم: (قتله صَبْرًا) و(لقيته فجأة) و (كلمته مشافهة).

1- محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، المؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: 1، 2007 م.

2- الفراء، معاني القرآن، الآية 18.

3- سورة البقرة - الآية 260.

4 ينظر النحو الوافي، المسألة 84، ص363، والنحو الواضح، أنواع الحال، ص 344.

5 - ينظر، المقتضب، 234/3

وقد اختلف النحويون في تخريج ذلك فذهب سيبويه وجمهور البصرة إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق أي ساعيات في قوله تعالى: «يأتينك سعيًا»

وقال بعضهم هي مصادر على حذف مضاف أي (إتيان سعي)

وقيل هي أحوال على حذف مضاف، أي (ذا سعي) وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة، وإليه مال الكوفيون، وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال مثل قول بعضهم (أتيت أركض ركضاً) وعليه رأي الأخفش والمبرد، وقد أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره⁽¹⁾، ولكن رأي المبرد أسوغ من رأي النحاة، وذلك لأنه كثير، والكثرة تخول القياس عليها.²

والسؤال الذي يطرح هنا هو : لماذا يعدل العرب عن الوصف إلى المصدر أحياناً ؟ وهل لذلك غرض ؟ والحق أنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا ويصحبه عدول من معنى إلى معنى، فقوله: «يأتينك سعيًا» وإن كان تأويله (يأتينك ساعيات) لا يطابق في المعنى، وإنما يعدل من الوصف إلى المصدر لغرضين:

الأول: المبالغة : فإن المصدر هو الحدث المجرد، والوصف هو الحدث مع الذات، فمثلاً: (أقبل أخوك ساعياً) يدل على الحدث وذات الفاعل، أما المصدر فهو الحدث المجرد من الذات والزمن و لهذا يمتنع الإخبار بالمصدر عن الذات فلا يجوز لك أن تقول : (محمد سعي) بل لا بد أن تقول: (محمد ساع)، فإن قلت: (أقبل أخوك سعيًا) فمعناه أن أخوك تحول من المادة إلى سعي بل تحول إلى حدث مجرد، وهذا يعتبر مبالغة ولهذا قال الله تعالى: «يأتينك سعيًا» ولم يقل (ساعيات) والسياق يوضح ذلك (3).

والثاني: التوسع في المعنى وذلك أنك إذا عبرت بالوصف فقد أردت معنى واحداً فإذا قلت (جاء خالد ماشياً) كان (ماشياً) حالاً، ليس غير، ولكن إذا عبرت بالمصدر اتسع المعنى،

1- ينظر السيوطي، كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص 298

2 - ينظر فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 288

3- المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة. الناشر: عالم الكتب، بيروت، ج3، ص243.

وكسبت أكثر من قصد وغرض، فقد تكسب معنى المصدرية والحالية، كقولك (أقبل ركضاً) فهذا يحتمل المفعولية المطلقة، أي يركض ركضاً أو إقبال ركض، أي كان التقدير ويحتمل الحالية فقد كسبت معنيين: وأنت تريدهما معاً.

قال ابن القيم: "وبالجملة فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال، بل الإتيان بالحال هاهنا بلفظ المصدر يفيد ما يفيد المصدر، مع زيادة فائدة الحال، فهو أتم معنى ولا تنافي بينهما".

وقد يحتمل الحالية، والمفعولية لأجله، والمفعولية المطلقة فتكسب ثلاثة أغراض في تعبير واحد منه قوله تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾. فلو قال (ادعوه خائفين وطامعين) لكان المعنى واحداً هو الحالية، ولكن بعدوله إلى المصدر اتسع المعنى، وأصبح يؤدي ثلاثة معانٍ في آن واحد، وهي الحالية أي خائفين. والمفعول لأجله، أي للخوف والطمع، والمفعولية المطلقة أي تخافون خوفاً، وتطمعون طمعاً، أو دعاء خوف، وطمع، وهذه المعاني كلها مرادة، فإننا ينبغي أن ندعو ربنا ونحن في حالة خوف، وطمع وندعوه للخوف والطمع، وندعوه ونحن نخاف خوفاً، ونطمع طمعاً، فجمعها ربنا في تعبير واحد، بعدوله من الوصف إلى المصدر.¹

النموذج التاسع : مجيء الحال جملة إنشائية

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهْدِينِ﴾⁽²⁾

والإشكال هنا يكمن في مجيء الحال جملة إنشائية، خلافاً لما اشتره النحاة في الجملة الحالية وهو أن تكون خبرية³، وقد وجّه النحاة هذه الآية عدة توجيهات كالآتي:

أعربوا جملة (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهْدِينِ) كما يلي:

¹ - ينظر المغني 2/ 561 - 562، وينظر التفسير القيم ص 256 - 258، وانظر: ابن الناظم، كتاب معاني النحو، ص 289

² - سورة الصافات - الآية 99.

³ ينظر النحو الوافي ج2، المسألة 84، ص 395

إنَّ: للنصب والتأكيد، والسين: ضمير متصل مبني في محل نصب حرف استقبال، يهدين: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، النون: للوقاية، ياء الضمير المحذوفة لرعاية الفواصل مفعول به لأن أصلها (سيهدين)

فجملته (سيهدين) يجوز أن تكون حالا وهو الأظهر لأنه أراد إعلام قومه بأنه واثق من أن ربه سيهديه وأنه لا تردد له في مفارقة قومه، ويجوز أن تكون استئنفا.

فعلى الأول هي حال من اسم الجلالة (ربي) ولا يمنع من جعل الجملة حالا اقترانها بحرف الاستقبال فإنَّ حرف الاستقبال يدل على أنها حال مقدرة كما لم يتمتع مجيء الحال معمولا لعامل مستقبل كما في قوله تعالى: « سيدخلون جهنم داخرين.

وقول سعد بن ناشب:

سأغسل عني العار بالسيف جالبا*** عليّ قضاء الله ما كان جالبا .

وامتناع اقتران جملة الحال بعلامة الاستقبال مذهب بصري، وهو ناظر إلى غالب أحوال استعمال الحال، وجوازه مذهب كوفي كما ذكره ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف) (1)،

والحق في جانب نحاة الكوفة وقد تلقف المذهب البصري معظم علماء العربية وتحير المحققون منهم في تأييده فلجأوا إلى أن علتة استبشاع الجمع بين كون الكلمة حالا وبين اقترانها بعلامة الاستقبال ؛ لأن الحال ما سميت حالا إلا لأن المراد منها ثبوت وصف في الحال وهذا ينافي اقترانها بعلامة الاستقبال في الجملة، وهو ما وجه به الرضي مذهب البصريين وتبعه التفتزاني في مبحث الحال من شرحه المطول على " تلخيص المفتاح، وقد زيف السيد الجرجاني في "حاشية المطول" ذلك التوجيه في مبحث الحال(2).

1- ينظر أبو البركات ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي ط1، القاهرة، مصر 2002، ج1، ص96

2- ينظر الشريف الجرجاني: الحاشية على المطول، تح: رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1، 2007، ص220-222، 305، 316.

كما أنه يجوز أن تكون جملة (سيهدين) مستأنفة وبذلك أجاب نحاة البصرة عن تمسك نحاة الكوفة بالآية في جواز اقتران الحال بعلامة الاستقبال، ولذلك فالاستئناف بيان لسبب هجرته⁽¹⁾.

النموذج العاشر: مغايرة الاسم المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب

وذلك في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾⁽²⁾.

والإشكال هنا يكمن في مغايرة المعطوف للمعطوف عليه في حركة الإعراب، وذلك في قراءة من قرأ بنصب (الصابرين)، خلافا لما قرره النحاة، وهو أن المعطوف يجب أن يتبع المعطوف عليه في الإعراب.³

وقد وجه النحاة هذه الآية عدة توجيهات كالآتي:

أما من قرأ بالرفع⁽⁴⁾، فلا خلاف فيها لكونها معطوفة على (الموفون). فالإشكال إنما يرد في قراءة النصب فذكروا في تخريجها الوجوه التالية:

الوجه الأول: أن يكون (الموفون) معطوفا على (من آمن)، والتقدير: ولكن البرّ المؤمنون والموفون. (5).

الوجه الثاني: أنها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وهم الموفون؛ وعلى هذين الوجهين ينتصب (الصابرين): على إضمار أعني؛ وهو في المعنى معطوف على (من)، ولكن جاز النصب لما تكررت الصفات.

¹- ينظر محمد الطاهر بن عسور: التحرير والتنوير ج24، ص147.

²- سورة البقرة - الآية: 177.

³ ينظر النحو الواضح، باب العطف، ص 397، والنحو الوافي، مج3، المسألة 114، ص 555.

⁴- ينظر: أبو حيان، البحر المحیط، ج2، ص104، والشوكاني، فتح القدير، ط: المعرفة، ج1، ص199.

⁵- العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص144-145، رقم الإداع بدار الكتب 1976/4157م.

ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ذوي القربى؛ لئلاً يفصل بين المطوف والمعطوف عليه الذي هو في حكم الصلة بالأجنبي، وهو الموفون.

الوجه الثالث: أن يعطف الموفون على الضمير في آمن، وجرى طول الكلام مجرى تأكيد الضمير؛ فعلى هذا يجوز أن ينتصب الصابرين على إضمار أعني، وبالعطف على ذوي القربى؛ لأنّ الموفون على هذا الوجه داخل في الصلة.

(وَحِينَ الْبَأْسِ): ظرف للصابرين⁽¹⁾.

1. النموذج الحادي عشر : عطف الفعل المجزوم على الفعل المنصوب

وذلك في قوله تعالى: ﴿لَوْ لَأَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽²⁾.

والإشكال هنا يكمن في عطف الفعل (أَكُنْ) وهو مجزوم على الفعل (أَصْدَقَ) وهو منصوب³، والآية لها صلة بأحكام العطف، وفيها قراءتان صحيحتان وهما:

القراءة الأولى: (وَأَكُونُ) بإثبات الواو والنصب عطفًا على (فَأَصْدَقَ) لأنّ المعطوف على المنصوب منصوب و بها قرأ أبو عمرو من السبعة والحسن وابن جبير وأبو رجاء وابن أبي إسحاق ومالك ابن دينار والأعمش وابن محيصن وعبد الله ابن الحسن العنبري ومجاهد، وهي كذلك في مصحف عبد الله وأبي، لكنها خلاف مصحف عثمان (رضي الله عنه)

⁽⁴⁾قال الطبري: و الصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان معروفتان فبأيهما قرأ القارئ فمصيب ⁽⁵⁾.

¹ - المرجع السابق.

² - سورة المنافقون، الآية: 10.

³ - النحو الوافي، مج3، ص 641، المسألة 12، عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه والعكس.

⁴ - ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ط: المعرفة، ج5، ص279.

⁵ - أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، ط2000، 1 م، ج22، ص673.

القراءة الثانية: (وأكن) جزماً بحذف الواو، وهي قراءة ابن كثير ونافع و ابن عامر وعاصم و حمزة والكسائي⁽¹⁾، قال أبو عبيد: رأيت في مصحف عثمان (وأكن بغير واو)⁽²⁾

وهذه القراءة فيها إشكال من جهة الإعراب لامتناع عطف المجزوم (أكن) على المنصوب (فأصدق) ومن هنا بدأ النحويون والمفسرون يبحثون عن تخريج لها لتتوافق مع قواعد النحو فكانت توجيهاتهم للآية كما يلي:

أولاً: أن (أكن) معطوف على محل (أصدق) لأنه في معنى جواب الشرط والتقدير: إن أخترتي أصدق وأكن، فالفعل (أصدق) منصوب لفظاً لكنه مجزوم محلاً⁽³⁾، وهذا القول ضعيف ويضعفه أن الشرط هنا غير ظاهر حتى يعتبر العطف على المحل، فالعطف على الموضع يكون عند ظهور الشرط، كقوله تعالى: ﴿من يضل الله فلا هادي له، ويذرهم في طغيانهم يعمهون﴾⁽⁴⁾ فالشرط في الآية ظاهر، ولذا يجوز عطف (يذرهم) بالجزم على محل (فلا هادي له) لأنه لو وقع موقعه فعل لانجزم⁽⁵⁾.

ثانياً: ذهب أكثر النحويين إلى أنه من باب العطف على التوهم أي أنه جزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني، و قد حكى ذلك سيبويه عن الخليل ابن أحمد الفراهيدي قال: سألت الخليل عن قوله عز وجل: (فأصدق وأكن من الصالحين) فقال : هذا كقول:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى *** ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً.

1- أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، ط: دار المعارف، القاهرة، تح: د. شوقي ضيف.
2- الشوكاني، فتح القدير: ج 5، ص 279، و ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ط: دار الكتب العلمية، ج 19، ص 120.
3- ينظر: الزمخشري، الكشاف، ط: المعرفة، ج 4، ص 195.
4- الأعراف - الآية 186.
5- ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ط: دار الكتب العلمية، ج 19، ص 120.

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذا هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا (1).

لكن البيت الذي استشهد به الخليل على وقوع العطف على التوهم لا يتوافق مع الآية، فأما البيت فهو على توهم وجود حرف الجر (الباء) في خبر ليس الذي يكثر دخوله فيه، وأما الآية فهي ليست كذلك.

يضاف إلى ذلك أن بعض النحويين لا يسوغون القياس على العطف على التوهم مع كثرة وروده بل يجعلونه مخصوصا بالشعر، ولا ينبغي التوسع في التخريج عليه مع وجود مخرج آخر، يقول أبو حيان: (ولكن العطف على التوهم لا ينقاس، فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه) (2).

وقال الأسترابادي (والحمل على التوهم ما وجد محمل صحيح بعيد من الحكمة) (3). وإلى مثل ذلك ذهب بعض المحدثين حيث نجد عباس حسن يرى ضرورة تجنب هذا الأسلوب قدر المستطاع والاقتصار على ما سمع منه فيقول:

"يتردد في مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمى بـ العطف على التوهم وهو نوع يجب الفرار من محاكاته قدر الاستطاعة" ... ومن العجب أن يتوهم و يتخيل ما لا وجود له و يبنى عليه آثارا، و هذا أمر يجب الفرار منه، كما قلنا لما فيه من البعد والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية لا خير فيها، فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن تقتصر عليه في الوارد، و نحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة و القياس، إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاته (4).

1- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، ج3، 1952م، وما بعدها.

2- أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص348.

3- ابن الحاجب، شرح شافية ص 30.

4- عباس حسن، النحو الوافي، ط: دار المعارف، ط: 3، ج1، ص610/609.

كان الأولى بالنحاة أن يقرؤا بمخالفة الآية للقاعدة النحوية المرتبطة بالعطف وأن يعيدوا النظر في قواعدهم بدل الخوض في كل هذه الأوهام، كما يدل عليه مصطلح (العطف على التوهم)، وقد كان بعضهم يكره استعمال لفظ (التوهم) في القرآن لكونه قبيح لفظاً، قال أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي : (ولكنني لا أحب هذا اللفظ مستعملاً في القرآن الكريم فلا يقال: جزم على التوهم لقبحه) (1).

وأما من جهة المعنى فالحمل عليه مع وجود غيره بعيد من الحكمة كما سبق ذكره.

النموذج الثاني عشر: مجيء الفعل المضارع مرفوعاً بعد (حتى)

وذلك في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ، مَسْتَهْزِئِينَ الْبَاسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ، أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (2)

والإشكال هنا يكمن في مجيء الفعل المضارع (يقول) مرفوعاً بعد (حتى) في قراءة من قرأ بالرفع، والقياس يقتضي النصب³. وقد وجه النحاة الآية عدة توجيهات كالاتي:

قال ابن هشام الأنصاري في حلّ هذا الإشكال :

"لا ينتصب الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إذا كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (4)، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو (وزلزلوا حتى يقول الرسول...) الآية. فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا.

1- ابن عادل الدمشقي، (880هـ) اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، ج19، ص120.

2- سورة البقرة - الآية 214.

3 - ينظر: النحو الوافي، ج4، ص 334، المسألة 148، وشرح الاجرومية ص 153-160.

4- سورة طه - الآية 91.

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان حالا، ثم إن كانت حالته بالنسبة إلى التكلم فالرفع واجب كقولك: (سرتُ حتى أدخلها) إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حالته ليست حقيقية بل كانت محكية رُفِعَ، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو قوله: (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بتقدير: حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا...⁽¹⁾ وتجدر الإشارة إلى أن قراءة نافع للآية كانت بالرفع⁽²⁾

ويرفع الفعل بعد (حتى) إذا كان ماضيا بالنسبة إلى الفعل قبلها مثل ما روى مسلم في صحيحه عن حذيفة بن أسيد الغفاري أنه قال: اطلع علينا النبي (صلى الله عليه وسلم) ونحن نتذاكر فقال: ما تذكرون ؟ قالوا نذكر الساعة، قال: إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشر آيات...⁽³⁾ الحديث.

والشاهد في قوله: (لن تقوم حتى ترون)، فالفعل مرفوع بثبوت النون، ورفع لأن زمنه ماض بالنسبة إلى زمن (تقوم) ولأن رؤية الآيات تسبق قيام الساعة .

وبناء عليه فإن (حتى) تنصب الفعل الذي يأتي بعدها إذا كان زمنه مستقبلا بالنسبة للفعل الذي قبلها، سواء كان التكلم في الحال أو محكيا في زمن مضى، ويرفع الفعل إذا كان زمن الفعل الذي بعدها ماض بالنسبة إلى زمن الفعل الذي قبلها، أو ما قبلها وما بعدها وقعا في زمن واحد، سواء قيل في الحال أو محكيا، وعليه فإن الرسول (صلى الله عليه وسلم) والذين آمنوا معه قالوا متى نصر الله أثناء الزلزال وبعد الزلزال.⁴ أي بأنه فيها قرأتان

(حتى يقول) و (حتى يقول).

1- ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 129، و ينظر: ابن هشام في أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، 161/4 .

2- ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: قهوجي، ط: دار المأمون للتراث، دمشق، ج2، ص305.

3- مسلم بن الحجاج: الصحيح، تح: نظر بن محمد الفاريابي، ط: دار طيبة، برقم: 2901.

⁴ النحو الوافي، المسألة 74، ص 204 وما بعدها.

النموذج الثالث عشر : مجيء المفعول المطلق مبينا للمقدار

وذلك في قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ، بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾⁽¹⁾

والإشكال هنا يكمن في: مجيء المفعول المطلق (فتيلاً) ليس مؤكّداً، ولا مبيناً للنوع، ولا للعدد، بل مبيناً للمقدار، خلافاً لما قرره النحاة من أنّ المفعول المطلق يأتي لتوكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده.²

وقد وجه النحاة الآية عدة توجيهات كالآتي:

قال الطبري في تفسيره: "القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ يعني بذلك: ولا يظلم الله هؤلاء الذين أخبر عنهم أنهم يزكون أنفسهم، ولا غيرهم من خلقه، فيبخسهم في تركه تركيتهم، وتركية من ترك تركيته وفي تركية من زكى من خلقه شيئاً من حقوقهم، ولا يضع شيئاً في غير موضعه، ولكنه يزكي من يشاء من خلقه فيوقفه، ويخذل من يشاء من أهل معاصيه كل ذلك إليه وبيده، وهو في كل ذلك غير ظالم أحداً ممن زكاه أولم يزكه فتيلاً"⁽³⁾.

واختلف أهل التأويل في معنى الفتيل فقال بعضهم: هو ما خرج من بين الأصبعين والكفين من الوسخ إذا فتلت أحدهما بالآخرى، وعن أبي مالك أن الفتيل هو الوسخ الذي يخرج من بين الكفين، وعن ابن عباس أن الفتيل هو الذي في بطن النواة، ويرى مجاهد بأن الفتيل هو الذي في شق النواة .

قال أبو جعفر: وأصل الفتيل المفتول صرف من مفعول إلى فعل، كما قيل: صريع ودهين من مصروع ومدهون، ومعنى قوله تعالى: (ولا تظلمون فتيلاً) أي ولا ينقص الله من أجور أعمالكم فتيلاً، وهو المنفتل الذي في شق بطن النواة .⁴

1- سورة النساء - الآية 49.

² ينظر عباس حسن، النحو الوافي، المسألة 74، ص204 وما بعدها

³ محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، تح: محمود محمد شاكر ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، 2021، ص460-457.

⁴ ينظر: محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، تح: محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، 2021، ص460-457.

والنواة فيها ثلاثة أشياء يضرب بها المثل في الحقارة: النكير والقطمير والفتيل. والمعنى أن جميع الناس لا يظلمون فتيلًا، كما قال تعالى: « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره »⁽¹⁾.

فمحل الشاهد في قوله تعالى: « ولا يظلمون فتيلًا » مجيء المفعول المطلق ليس مؤكداً ولا مبنيًا للنوع ولا للعدد بل مبنيًا للمقدار، وبالتالي فـ (تُظلمون) فعل مضارع مبني للمجهول، والواو نائب فاعل، و(فتيلًا) مصدر نائب مفعول مطلق لأنه صفة المصدر، والتقدير ولا تظلمون ظلما قدر الفتيل .

وقيل معنى نفي الظلم هنا أنهم لا يظلمون بنقص ثواب جهادهم، فيكون موقعه موقع التشجيع لإزالة الخوف ويكون نصبه على النيابة عن المفعول المطلق.

وقيل معناه أنهم لا يظلمون بنقص أقل زمن من آجالهم، كما قال تعالى: ﴿فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾⁽²⁾، وبالتالي يكون (فتيلًا) مفعولا به أي لا تتقصون من أعماركم ساعة⁽³⁾، قال الطاهر بن عاشور: وانتصب " فتيلًا " على النيابة عن المفعول المطلق لأنه على معنى التشبيه اذ التقدير " ظلما كالفتيل"، أي بقدره فحذفت اداة التشبيه وهو كقوله تعالى: ان الله لا يظلم مقادر ذرة⁴

والرأي الأول - وهو كون (فتيلًا) مفعولا مطلقا أو نائباً عنه مبنيًا للمقدار - هو الأرجح، والله أعلم.

1- سورة الزلزلة - الآية 07.

2- سورة الأعراف - الآية 34 .

3- ينظر: الطاهر بن عاشور، التحرير و التنوير، ط: الدار التونسية للنشر.

⁴ الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج5، الدرا التونسية للنشر، ص85.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه في النقاط التالية:

1-لقد سجّل النحاة خروج بعض النصوص القرآنية عن القواعد النحوية، وقد تنوعت

توجيهات النحويين للآيات التي خالفت قواعدهم بحملها

-إمّا على القراءات الشاذة المخالفة لرسم المصحف كما في قراءات أبي عمرو (إن هذين لساحران) .

-وإمّا على اللغات غير الفصيحة التي هجروها في رحلتهم الاستقرائية كما في لغة (بلحارث بن كعب)

-وإمّا باللجوء إلّ التقدير والتأويل لينسجم النص القرآني مع القاعدة النحوية.

2- أن ما بدا في بعض تراكيب القرآن خارجا عن قواعد العربية هو من صلب الاستعمال اللغوي عند العرب، فتلك النصوص إنما خرجت عن القواعد النحوية التي قررها النحاة، ولم تخرج عن العربية بوجه عام، والوجوه التي تستسيغها العربية أوسع من قواعد النحاة.

ولعلّ السبب في ذلك هو اعتماد النحاة في التقعيد اللغوي على كلام العرب وبالأخص على الشعر بالدرجة الأولى أكثر من اعتمادهم على القرآن الكريم.

3-ينبغي أن يدرس موقف النحاة من القراءات في إطاره التاريخي وأن أئمة النحو السابقين أئمة مجتهدون، والمجتهد يخطئ ويصيب، والاجتهاد الخاطئ يرد بالاجتهاد المصحح ممن يملكه، وأن نقد النحاة الأقدمين كان يتجه إلى اللغة التي جاءت عليها بعض القراءات. لا إلى النص القرآني نفسه

4-منهج القراء في التعامل مع النص القرآني أولى من منهج النحاة، وذلك أنّ القراء قد اعتمدوا على التلقي والرواية المنقولة المتصلة بالسند إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم).

أما النحاة فمنهجهم قائم على استقراء غير تام وأشعار وأقوال بعضها مجهولة القائل فهو منهج غير دقيق.

5- على النحاة الإقرار بالضييق وعدم الشمول التي اتسمت به قواعد النحو، وأن يزيلوا النظرة القدسية لها لكونها قواعد وضعية، ولا أدل على ذلك من مخالفة القرآن لقواعدهم وهو أفصح نص عربي بلا خلاف .

6- لا بد من إعادة النظر في منهج النحاة ومحاولة تطويع قواعد النحو المعارضة لبعض القراءات المتواترة الصحيحة لتشمل ما في هذه القراءات من أحكام، وعند صياغة القاعدة النحوية يكون العمدة هو القرآن الكريم مدعوماً بأشعار العرب وأقوالهم .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

2- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، ط: الحلبي، ج3 .

3- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحك محمد محي الدين، دار الفكر، مصر.

4- ابن الأنباري، نزهة الأبناء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط 3، 1985.

5- ابن الحاجب، شرح شافية، تح: حسن بن محمد و يحي بشير، دار جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1966م.

6- ابن القيم، التفسير القيم، المحقق: محمد حامد الفقي، جمعه : محمد أويس الندوي.

7- ابن الناطم، كتاب معاني النحو، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، مصر، 2000م.

8- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع عبد الرحمان بن قاسم و ابنه، دط، مجمع الملك فهد للطباعة، ج15 .

9- ابن جزي الكلبي الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل، تح: عبد الله الخالدي، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

10- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، ج3، 1952م.

11- ابن خالويه، الحجة للقراء السبعة، المحقق: عبد العال سالم مكرم، ط: دار الشروق بيروت، 1979م، ج5.

12- ابن خلكان، وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، ط: دار صادر، بيروت، ج3، 1972م.

13- ابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، ج19، ص120.

14- ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ط: دار الكتب العلمية، ج19.

- 15- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م، ج5، ص108.
- 16- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج 15، ج6، الطبعة 1968م.
- 17- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف القاهرة .
- 18- ابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م.
- 19- ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ط: دار الفكر، دمشق، تح: مازن المبارك، ج2، 1964م.
- 20- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، تح: محمد محي الدين، ج4.
- 21- أبو الفتح عثمان بن حنبل، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط: دار الكتب المصرية، ج1، ج2، 1952م.
- 22- أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، ط: دار المعارف، القاهرة، تح: د. شوقي ضيف، 1980م.
- 23- أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م، ج22.
- 24- أبو حيان، البحر المحيط، تح: صدقي محمد جميل، المكتبة الوقفية 2010م، الأجزاء: 2، 5، 6.
- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي و آخرون، ط 1، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ج2، ج5، 1984م.
- 25- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.
- الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ط2، الباي، مصر، 1939م.

- 26- أكرم الدليمي، جمع القرآن دراسة تحليلية لمروياته، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2006 م.
- 27- الباجي، الإشارة في أصول الفقه، تح: عادل أحمد وعلي محمد، ط، مكتبة فراز، مكة المكرمة، 1997 م.
- 28- البخاري، التاريخ الصغير، دار الوعي، حلب، مكتبة التراث، القاهرة، ط1، 1977، ج1.
- 29- بن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، ط: المطبعة التجارية الكبرى، مصر، ج 1، 2006 م .
- 30- تمام حسان، الأصول، ط: عالم الكتب، مصر، ط1، 2000م.
- 31- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1958م.
- 32- التواتي بن التواتي، ينظر المدارس النحوية، دار الوعي، الرويبة، الجزائر، ط2، 2008م.
- 33- الجرجاني، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هجري.
- 34- الجرجاني، التعريفات، مكتبة بيروت، لبنان، د.ط، 1985م.
- 35- جوليا كرستيفا، علم النص، تر: فريد الزاهي، ط2، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، 1997.
- 36- الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م، ج2.
- 37- الذهبي: سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرناؤوط، دار مؤسسة الرسالة، ج3.
- 39- رؤية بن العجاج، أنظر: ملحق ديوانه، تح: وليم بن الورد (د.ط) دار بن قتيبة، د ت، ج6

- 40- الزمخشري، الكشاف، شرح بن المنير، ط: مكتبة العبيكان، تح: عادل أحمد، ج4، ج2.
- 41- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، د.ت.
- 42- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: مهدي و سيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2008، ج1.
- 43- السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، دار المعارف النظامية، 1892م ط1.
- 44- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ج1.
- 45- شوقي ضيف، المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط7، د.ت.
- 46- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار الأمل، أربد، الأردن، ط3، 2001م.
- 47- شوقي ضيف و آخرون، المعجم الوسيط -، مكتبة الشروق الدولية، - مصر - ط4، 2004م.
- 48- الشوكاني، فتح القدير، ط: المعرفة، بيروت-لبنان، 2007م، ج5، ج1.
- 49- الطاهر بن عاشور، التحرير و التنوير، ط: الدار التونسية للنشر.
- 50- طه عبد الرحمان، في أصول الحوار و تجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء بيروت، 2000..
- 51- عباس حسن، النحو الوافي، ط: دار المعارف، ط: 3، ج1.
- 52- عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النحوية نشأتها و تطورها - القاهرة - 1968م.
- 53- عبد العالم سالم مكرم، القرآن الكريم، وأثره في الدراسات النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط1، د.ت.
- 54- عبد الكريم الأسعد، الأخفش الأوسط مقلد أم مجدد، مقال بمجلة البحوث الإسلامية، عدد 38.

- 55- عبد الكريم بن جمعان، إشكالات النص دراسة لسانية نصية، النادي الأدبي بالرياض، والمركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2009 م.
- 56- عبد الله بن يوسف ابن هشام، شرح شذور الذهب، دار إحياء التراث العربي.
- 57- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، بدار الكتب 1976م..
- 58- علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2006.
- 59- علي محمد الصلابي، (أبوبكر الصديق)، دار بن كثير، ط1، 2003.
- 60- علي محمد الصلابي، الإيمان بالقرآن الكريم و الكتب السماوية، المكتبة العصرية، بيروت ط1، 2010.
- 61- فخر الدين الرازي - التفسير الكبير، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1991، ج3.
- 62- الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، ط: دار المصرية للتأليف والترجمة، الآية 18.
- 63- فهد الروميد، دراسات في علوم القرآن ط12، 2003م.
- 64- فوزي مسعود، سيبويه جامع النحو، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- 65- الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م.
- 66- اللمع في العربية، ابن جني، تح: سميح أبو مغني، دط، دار مجدلاوي، 1988م.
- 67- المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة. الناشر: عالم الكتب، بيروت، ج3.
- 68- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وآخرون.
- 69- محمد حسن شرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، المؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 2007 م.

- 70- مسلم بن الحجاج: الصحيح، تح: نظر بن محمد الفاريابي، ط: دار طيبة، برقم: 2901.
- 71- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، بيروت، دار الرائد، ط3، 1986م.
- 72- مهدي المخزومي-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو.
- 73- وحيدة محمل، (النحو العربي بين الإبداع والإتباع)، الجزائر، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2013.

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

الإهداء.....

مقدمة:..... أ

الفصل الأول: مفاهيم أولية

تمهيد:..... 6

المبحث الأول : مفهوم النص القرآني، والمراحل التي مرّ بها..... 7

المطلب الأول: مفهوم النصّ القرآني:..... 7

1-أ/ تعريف النصّ لغة: 7

1-ب/ تعريف النصّ اصطلاحاً: 7

2-تعريف القرآن لغة واصطلاحاً: 9

2-أ/ تعريف القرآن لغة:..... 9

2-ب/ تعريف القرآن اصطلاحاً:..... 9

المطلب الثاني: المراحل التي مرّ بها النص القرآني..... 10

المرحلة الأولى: جمع القرآن الكريم كتابة من فم الرسول صلى الله عليه وسلم: 10

المرحلة الثانية: جمع القرآن في مصحف واحد في عهد أبي بكر:..... 11

المرحلة الثالثة: جمع القرآن في عدد من المصاحف في عهد عثمان:..... 11

المبحث الثاني: مفهوم علم النحو وأسباب نشأته..... 13

المطلب الأول: مفهوم علم النحو..... 13

1-تعريف النحو..... 13

المطلب الثاني: بواعث نشأة النحو..... 15

أ-الباعث الديني:..... 15

ب-الباعث القومي: 16

ج-الباعث السياسي: 16

المبحث الثالث: مفهوم القاعدة النحوية، ومصادر تفعيدها، وموقف النحاة من الخروج عنها	17
المطلب الأول: مفهوم القاعدة النحوية	17
1-أ/ مفهوم القاعدة لغة:	17
1-ب/ مفهوم القاعدة اصطلاحاً:	17
المطلب الثاني: مصادر تفعيد القاعدة النحوية:	18
أ-الاحتجاج بالقرآن الكريم:	18
ب- الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:	19
ج-الاحتجاج بكلام العرب:	21
المطلب الثالث: موقف النحاة من الخروج عن القواعد النحوية :	23
أ-موقف البصريين:	24
ب-موقف الكوفيين :	25
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لنماذج مختارة من القرآن الكريم	
تمهيد:	29
النموذج الأول : مجيء اسم إنّ مرفوعاً	30
النموذج الثاني : مجيء الفاعل جملة	32
النموذج الثالث : العطف على اسم إنّ بالرفع	33
النموذج الرابع : ذكر الفاعل مع بناء الفعل للمجهول	35
النموذج الخامس : الجمع بين ذكرِ الفاعل وضميره	37
النموذج السابع : مجيء النعت مصدرًا	40
1.النموذج الحادي عشر : عطف الفعل المجزوم على الفعل المنصوب	46
النموذج الثاني عشر: مجيء الفعل المضارع مرفوعاً بعد (حتّى)	49
الخاتمة	53

56.....	قائمة المصادر والمراجع
64.....	فهرس المحتويات